مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أسئلة متكررة حول نهج يرتكز على حقوق الإنسان تجاه التعاون الإنمائي

الأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أسئلة متكررة حول نهج يرتكز على حقوق الإنسان تجاه التعاون الإنمائي

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦

ملاحظـــة

التسميات والمواد المعروضة في هذه المطبوعة لا تمثل بأي شكل تعبيراً عن رأي أمانة الأمم المتحدة في الوضع القانوني لأي دولة أو منطقة أو مدينة، أو السلطة الحاكمة لها، أو فيما يخص تخطيط حدودها السياسية أو الجغرافية.

*
* *

يمكن الاقتباس من المادة المنشورة في هذه المطبوعة أو إعادة طبعها بشرط الإشارة إلى الأصل، مع إرسال نسخة من المطبوعة التي تشتمل على المادة التي أُعيد طبعها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على عنوانها التالي:

Palais des Nations, 8-14 avenue de la Paix, CH – 1211 Geneva 10, Switzerland

HR/PUB/06/8

مصادر الصور الفوتوغرافية (بحسب ترتيب ورودها في هذه الوثيقة بدءًا من صفحة العنوان):

International Labour Organization/M. Crozet, United Nations/J.K. Isaac, Enrico Bartoulucci/Still Picture, UNESCO/Maria Muinos, Hartmut Schwarzbach/Still Picture, UN Photo/Eskinder Debebe, UNESCO/maria Muinos, International Labour Organization/J. Maillard, Argus/Still Picture, Enrico Bartoluicci/Still Pictures, UN Photo/Sebastiao Barbosa, Friedrich Stark/Still Picture, UNESCO/ Alexis N. Vorontzoff, Internatikonal Labour Organization/J. Maillard, Ron Giling/still Picture, Manfred Volmer/still Pictures, United Nations/IYV, United Nations/DPI/Eskinder Debebe.

تصديـــر

تقف حقوق الإنسان في مستهل الألفية الجديدة على مفترق طرق. فمن جهة، لم يكن التطابق بينها وبين التنمية أكثر وضوحاً. وقد أصبح الفقر والظلم داخل الدول وفيما بينها أخطر قضايا حقوق الإنسان التي نواجهها. وكما أكد الأمين العام في تقريره عن الإصلاح لعام 2005م المعنون «في جو من الحرية أفسح»، تتشابك تحديات حقوق الإنسان بالتنمية والأمن تشابكاً وثيقاً، بحيث يتعذر تناول أي منهما في معزل عن الآخر.

وقد بذلت وكالات الأمم المتحدة جهداً كبيراً لتعكس هذه الحقائق في الممارسة العملية على أرض الواقع، من خلال تحديد الفهم المشترك لنهج للتعاون الإنمائي مرتكز على حقوق الإنسان، يُجسد في المبادئ التوجيهية المشتركة للبرمجة في الأمم المتحدة. وفي القمة العالمية التي عُقدت في سبتمبر 2005م، أعطت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة موافقة سياسية وقوة دافعة، على نحو غير مسبوق، لجهود المنظمة الدولية لوضع حقوق الإنسان في صدارة ومركز عملها كله. وهذا بالنسبة لي هو التزام مشترك، قد عقدت العزم على دعمه من خلال خطة العمل التي وضعتها لعام 2005م.

إلا أنه لا تزال هناك هوة بين النظرية والتطبيق، مما يؤكد ضرورة توجيه الأهداف والسياسات والعمليات على نحو مباشر وفاعل بصورة أكثر، لتحقيق أهداف حقوق الإنسان. وهناك بطبيعة الحال أسباب عديدة لذلك، منها، على سبيل المثال، استمرار وجود فجوات بين المعرفة والمهارات، وصعوبات في ترجمة معايير حقوق الإنسان إلى توجيهات محددة للبرمجة يمكن تطبيقها في سياقات سياسية متنوعة، وظروف وطنية مختلفة. وهذه هي الفجوة الرئيسية التي تحاول هذه المطبوعة سدها، وهي تخاطب أساساً القائمين بشؤون التنمية في الأمم المتحدة.
وثمة حاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، لبذل جهد جماعي متعدد الجوانب من جانب القائمين بشؤون حقوق الإنسان والتنمية. فالجهود المبذولة لسد الفجوات في المعرفة والمهارات والقدرات، ستكون بلا معنى إذا لم تقترن بتجديد القيادة والالتزام والاهتمام بنظم المساءلة الداخلية وهياكل الحوافز لدينا. والمساهمات القيمة في هذه المطبوعة من جانب شركاء الأمم المتحدة في التنمية، هي دليل على نوع التعاون الذي ينبغي أن يحظى بمزيد من التشجيع.

وآمل أن تنجح هذه المطبوعة، رغم كونها مساهمة متواضعة، في تعزيز فهمنا المشترك لكيفية تحقيق أهداف حقوق الإنسان والتنمية، من خلال تعاون إنمائي أكثر فاعلية، في إطار أوسع من الاستراتيجيات والتحالفات الهادفة إلى التغيير.

السيدة/ لويز آربور
مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شكر وتقدير

تشكلت المسودات الأولى لهذه المطبوعة إلى حد كبير من مساهمات الوكالات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة. وتود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومع تحملها المسؤولية النهائية عما يرد في هذه المطبوعة بطبيعة الحال، أن تعرب عن شكر خاص للجهات التالية: كارمن آرتيغاس، (رئيس وحدة حقوق الإنسان، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي)، مارك ديرفييو (فريق الدعم القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان – هراري)، إميلي فيلمر – ويلسن (مركز أوسلو للحكم الرشيد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) ، ساشاغرومان (نائب رئيس SURF ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، براتيسلافيا)، نادية حجاب (مستشارة البرنامج المشترك لتعزيز حقوق الإنسان بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك)، زانوفير إسما ليب (ضابط مركز تنسيق حقوق الإنسان وبرنامج تعزيز حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف)، مارسياكران (مدير الممارسة الديمقراطية للحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، براتيسلافيا)، كارول لاندن (إدارة التركيز القطري، منظمة الصحة العالمية، جنيف)، إلسي ليونا مكليمانس (مركز أوسلو للحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، هيلينا نيغرين – كروخ (مستشار الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، جنيف)، ثورد بالملوند (استشاري البرنامج المشترك لتعزيز حقوق الإنسان بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك)، باربرا بيسكي – مونتيرو (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غواتيمالا)، باتريك فان ويرلت (مستشار حقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك)، لي والدورف (مستشار حقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للتنمية للمرأة)، ريتشارد يونغ (ممثل اليونيسيف، قيرقيزستان).

كما نود أن ننوه مع التقدير باقتراحات الصياغة، والمساهمات المتواصلة لكل من أوربان جونسون (اليونيسيف)، ديتليف بالم (رئيس مجموعة QSA العالمية، اليونيسيف، نيويورك)، فابيو ساباتيني (الضابط الإقليمي للبرنامج، يونيسيف، جنيف)، كريستيان سالازار – فولكمان (ممثل اليونيسيف، جمهورية إيران الإسلامية)، جواكيم ثيس م(ضابط الشباب والشراكات، المكتب الإقليمي لليونيسيف، بانكوك).

المحتويات

الصفحة

مقدمـــة III

أولاً: حقوق الإنسان

1. ما هي حقوق الإنسان؟ 1
2. هل هناك أي ترتيب لحقوق الإنسان بحسب المكانه؟ 2
3. ما هي أنواع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؟ 2
4. هل على الأفراد كما على الدول التزامات تتعلق بحقوق الإنسان؟ 3
5. هل يمكن إعمال حقوق الإنسان عندما تكون الموارد محدودة؟ 4
6. هل ثمة اختلافات بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية؟ 4
7. هل تعتمد حقوق الإنسان على الثقافة؟ 5

ثانياً: حقوق الإنسان والتنمية:

8. ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية؟ 7
9. ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية؟ 8
10. ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان وتخفيف وطأة الفقر؟ 9
11. ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد؟ 10
12. ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والنمو الاقتصادي: 10
13. هل يلزم لإعمال حقوق الإنسان وجود حكومة كبيرة؟ 11
14. كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تساعد في تقرير البدائل في مجال السياسات؟ 11
15. كيف يمكن أن تؤثر حقوق الإنسان على الموازنات الوطنية؟ 12

ثالثاً: النهج المرتكز على حقوق الإنسان – تعريف وقضايا عامة

16. ما هو النهج المرتكز على حقوق الإنسان؟ 15
17. ما هي القيمة المضافة للتنميه بفضل النهج المرتكز على حقوق الإنسان؟ 16
18. ما هي العلاقة بين نهج مرتكز على حقوق الإنسان وإدماج الجنسين في السياسات والبرامج؟ 18
19. هل يمكن لنهج مرتكز على حقوق الإنسان أن يساعد في حل المنازعات بين مختلف ألاطراف ذات العلاقه في عملية التنمية؟ 19
20. هل يتطلب النهج المرتكز على حقوق الإنسان انخراط الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة في السياسه للأحزاب؟ 20
21. هل يتوافق النهج المرتكز على حقوق الإنسان مع مطلب الملكية الوطنية؟ 21

الصفحة

رابعاً: الآثار الواقعة على برمجة التنمية نتيجة الأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان:

22. ما هي علاقة معايير حقوق الإنسان بعملية برمجة التنمية؟ 23
23. ما الذي يعنيه مبدأ المساواة وعدم التمييز بالنسبة لعملية البرمجة؟ 23
24. ما الذي يعنيه مبدأ المساءلة بالنسبة لعملية البرمجة؟ 24
25. ما الذي يعنيه مبدأ المشاركة بالنسبة لعملية وضع ألبرامج؟ 26
26. كيف تساعد حقوق الإنسان، في تحليل الأوضاع؟ 27
27. كيف توجه حقوق الإنسان صياغة البرامج؟ 28
28. هل يضيف النهج المرتكز على حقوق الإنسان أي جديد إلى تطوير القدرات؟ 29
29. ما هي مساهمة حقوق الإنسان في اختيار مؤشرات المتابعة لبرامج التنمية؟ 30
30. هل ثمة تعارض بين استخدام نهج مرتكز على حقوق الإنسان في البرمجة والإدارة القائمة على النتائج؟ 31

الملحق رقم (1): المعاهدات السبع الأساسية للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان 33
الملحق رقم (2): النهج المرتكز على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي: نحو تفاهم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة 35
الملحق رقم (3): بعض المراجع المتاحة على شبكة الانترنت حول النهج المرتكز على حقوق الإنسان 39

أولا
حقوق الإنسان

1 ما هي حقوق الإنسان؟

حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والجماعات من أي تصرف أو إهمال يمس الحريات الأساسية والمستحقات والكرامة البشرية. ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات (بشكل أساسي) وغيرها من الجهات المسؤولة بأمور معينة ويمنعهم من القيام بأمور أخرى.

ومن أهم خصائص حقوق الإنسان ما يلي:

- أنها ذات طابع عالمي، وأنها حق يتمتع به أفراد الجنس البشري منذ الولادة.
- أنها تركز على الكرامة المتأصلة والقيمة المتساوية لجميع أعضاء الأسرة البشرية.
- أنها متساوية ومترابطة ولا يمكن تجزئتها.
- أنها لا يمكن أن تُلغى أو تُسلب.
- أنها تفرض التزامات فيما يتعلق بالتصرف والإهمال خاصة على الدول والجهات الحكومية.
- أنها مضمونة دولياً.
- أنها تحظى بحماية قانونية.
- أنها تحمي الأفراد، كما تحمي الجماعات إلى حد ما.

وقد اكتسبت معايير حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد تعريفاً جيداً في السنوات الأخيرة. وبتدوينها في النظم القانونية الدولية والإقليمية والوطنية، أضحت تشكل مجموعة من معايير الأداء، يصبح بموجبها أصحاب المسؤولية على كافة مستويات المجتمع، وبخاصة أجهزة الدولة، محل المساءلة. ويخضع الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (انظر الملحق 1) للمتابعة من لجان خبراء مستقلة تعرف باسم "أجهزة المعاهدات" والتي تساعد أيضاً في إيضاح المعنى المقصود بحق معين من حقوق الإنسان[1].

كما يتولى توضيح هذا المعنى أفراد ومجموعات خبراء تعينهم لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (وهي هيئة مقرها جنيف وتضم 53 دولة عضوا في الأمم المتحدة)، ويطلق عليهم اسم «نظام الإجراءات الخاصة»[2]، بالإضافة إلى التوضيحات التي تأتي بطبيعة الحال من خلال المحاكم والهيئات القضائية الإقليمية والوطنية. وهناك أنظمة قانونية أخرى لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تحمي اتفاقيات ومعايير منظمة العمل الدولية حقوق العمال تحديداً، كما يطبق القانون الإنساني الدولي على المنازعات المسلحة، مما يجعله يتداخل بشكل كبير مع قانون حقوق الإنسان.

وتندرج الحقوق التالية ضمن الحقوق المضمونة لكل أفراد الأسرة البشرية بموجب المعاهدات الدولية، دون أي تمييز قائم على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو أي وضع يتعلق بالثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر:

- حق الفرد في الحياة والحرية وسلامة شخصه.
- حرية الاشتراك في الجمعيات والتعبير والتجمع والحركة.
- الحق في الحصول على أرقى مستوى صحي ممكن.
- التحرر من الاعتقال أو الحجز التعسفي.
- الحق في محاكمة عادلة.
- الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية.
- الحق في الحصول على غذاء كاف ومسكن وضمان اجتماعي مناسبين.
- الحق في التعلم.
- الحق في الحماية القانونية المتساوية.
- تحرر الفرد من التدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته.
- ألا يُعرَّض أي فرد للتعذيب ولا للعقوبات ولا للمعاملات القاسية أو الوحشية أو المهينة.
- التحرر من الرق.
- لكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما.

[1] تضطلع أجهزة المعاهدات بذلك من خلال توصيات موجهة إلى دول محددة عند مراجعة امتثالها بالتزامات المعاهدة، ومن خلال "تعليقات عامة" (أو توصيات عامة) بشأن معنى حقوق محددة. انظر قاعدة البيانات الخاصة بأجهزة المعاهدات في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الموقع http://www.ohchr.org/english/bodies/treaty/index/htm وورقة الحقائق رقم ٣٠ بعنوان نظام معاهدة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، http://www.ohchr.org/english/about/publications/docs/fs30.pdgf.

[2] من أمثلة ذلك المقرر الخاص المعني بحق كل فرد بالتمتع بأفضل مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية والوحشية أو المهينة، والفريق العامل المعني بالحق في التنمية. انظر صحيفة الوقائع رقم 72 الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعنوان 71 تساؤلاً يُطرح كثيراً حول المقررين الخاصين للأمم المتحدة، ptth://:gro.rhcho//tuoba/hsilgne/scod/snoitacilbup.fdp.72teehstcaf

- الحق في حرية التفكير والضمير والدين.
- الحق في الانتخاب والمشاركة في إدارة الشؤون العامة.
- حق المشاركة في الحياة الثقافية.

قراءات إضافية:

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات الخاصة بأجهزة المعاهدات.
http://www.ohchr.org/english/bodies/treaty/index.htm, and fact sheets, http://www.ohchr.org/english/about/publications/sheets.htm

2 هل هناك أي ترتيب لحقوق الإنسان بحسب المكانه؟

الجواب هو كلا. فحقوق الإنسان كلها على قدم المساواة في الأهمية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، ينص بوضوح على أن حقوق الإنسان بكافة أنواعها – الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية - متساوية في الأهمية والصلاحية. وقد أكد المجتمع الدولي هذه الحقيقة مراراً وتكراراً، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعلان الحق في التنمية لعام 1986م، وإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993م[3]، واتفاقية حقوق الطفل التي حظيت بمصادقة شبه عالمية.

كما أن حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. ويقرر مبدأ عدم قابلية التجزئة أنه ليس هناك أي إنسان أقل درجة من إنسان آخر بصورة متأصلة. كما ينبغي حماية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية. أما مبدأ الترابط بين هذه الحقوق فيُقر ويُسلّم بصعوبة ممارسة أي من حقوق الإنسان بمعزل عن بقية الحقوق (وفي حالات عديدة يُقر باستحالة ذلك). فعلى سبيل المثال، لا جدوى من الحديث عن الحق في العمل دون ممارسة حد أدنى من الحق في التعلم. كما أن حق التصويت قد يبدو قليل الأهمية لشخص ليس لديه ما يأكله، أو في الحالات التي يُصبح الناس فيها ضحايا اللون أو البشرة أو الجنس أو الدين. وإذا أخذنا معا مبدأ عدم قابلية التجزئة ومبدأ الترابط فإن هذا يعني أنه ينبغي بذل الجهود لممارسة كل حقوق الإنسان كمجموعة، مع السماح بترتيب الأولويات حسب الاقتضاء وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان (انظر السؤال رقم 14).

[3] A/CONF.157/24 (part I), chap. III, preamble, http://www.ohchr.org/english/law/vienna.htm.

3 ما هي أنواع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؟

تُقسّم الالتزامات بصفة عامة إلى ثلاثة أنواع هي: احترام حقوق الإنسان وحمايتها إنفاذها:

- فاحترام حقوق الإنسان يعني ببساطة عدم التدخل في التمتع بها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تمتنع الدول عن اللجوء إلى عمليات الطرد القسري، والتقييد التعسفي لحق الانتخاب أو لحرية الاشتراك في الجمعيات.
- وتعني حماية حقوق الإنسان اتخاذ خطوات لضمان عدم تدخل أطراف ثالثة في التمتع بهذه الحقوق. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تحمي الدول سهولة الحصول على التعليم بالتأكد من أن الآباء وأرباب الأعمال لا يمنعون البنات من الالتحاق بالمدارس.
- ويعني إنفاذ حقوق الإنسان اتخاذ خطوات تدريجية للتمتع بالحق المعني. وهذا الالتزام يقسّم أحياناً إلى التزامات فرعية لتسهيل الوفاء بها وتوفير ما يلزم لذلك. فالتزام "التسهيل" يشير إلى التزام الدولة بالمبادرة إلى تنفيذ أنشطة من شأنها تعزيز قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم، كتهيئة الظروف التي يمكن أن يوفر السوق في ظلها خدمات الرعاية الصحية التي يحتاج إليها الناس. أما التزام "التوفير" فيذهب إلى أبعد من ذلك، إذ ينطوي على توفير الخدمات إذا تعذرت ممارسة الحق (الحقوق) قيد النظر إلا بذلك، كالتعويض عن فشل السوق، أو مساعدة مجموعات الأفراد التي لا يكون في مقدورها تأمين احتياجاتها بنفسها.

ويعترف قانون حقوق الإنسان بأن انعدام الموارد يمكن أن يعرقل إعمال حقوق الإنسان. لذا فإن بعض حقوق الإنسان هي ذات طابع تدريجي، وبعضها الآخر ذات طابع فوري[4]. فبالنسبة للحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية، يكون على الدولة واجب أساسي يتمثل في تحقيق المستوى الأدنى الأساسي من كل واحد من هذه الحقوق. وهذا المستوى لا يمكن أن يُحدد بصورة مجردة، فهو مهمة وطنية يتعين النهوض بها على أساس مبادئ حقوق الإنسان (انظر السؤال رقم 14). ولكن إذا كان هناك وضع يُحرم فيه عدد كبير من الناس من حقهم في الصحة والمسكن والطعام وما إلى ذلك، فعندئذ يكون من واجب الدولة العمل على تعبئة كافة الموارد المتاحة لها – بما في ذلك طلب المساعدة الدولية حسب الاقتضاء - للوفاء بهذه الحقوق.

[4] انظر التعليق العام رقم 3 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، http://www.ohchr.org/english/bodies/cescr/comments.htm .

وبالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تتحمل الدولة الالتزامات التالية بشكل فوري:

- الالتزام بعدم التمييز بين مجموعات الأفراد المختلفة فيما يتعلق بممارسة الحقوق المعنية.
- الالتزام باتخاذ خطوات (بما في ذلك وضع استراتيجيات وبرامج محددة) تستهدف بصورة متعمدة الممارسة الكاملة للحقوق التي هي قيد النظر.
- الالتزام بمتابعة التقدم المُحرز في ممارسة حقوق الإنسان، مع ضرورة إتاحة الآليات اللازمة لمعالجة أي انتهاك لهذه الحقوق.

وإذا أخذنا الحق في الصحة كمثال، فإنه لا يجوز تكريس الموارد المتاحة للخدمات من الدرجة الأولى لنصف عدد السكان فقط، أو لسكان المدن على وجه الحصر. بل ينبغي تخصيص الموارد المتاحة لضمان التحسين التدريجي للمستوى الصحي لجميع السكان، مع وضع الخطط الفورية لتحقيق هذا الهدف، والآليات الفعالة لرصد ومتابعة التقدم أو لمعالجة أي خلل عند الاقتضاء.

إضافة إلى ما تقدم، تضع معاهدات حقوق الإنسان حدوداً معينة على الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك على النحو التالي:

- يمكن تقييد التمتع ببعض حقوق الإنسان الدولية طبقاً للمتطلبات المشروعة للأمن الوطني "النظام العام" أو الصحة العامة (وإن كان ذلك لا يعني تفويضاً مفتوحاً لإلغاء حقوق الإنسان). ومن أمثلة ذلك، الحق في التجمع السلمي، وحرية الحركة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- يمكن الانتقاص من عدد مهم من حقوق الإنسان بصورة قانونية أو تعليق هذه الحقوق في حالات الطوارئ العامة، كحدوث أزمة أمنية. ومن أمثلة ذلك، حرية التعبير وحرية المشاركة في الجمعيات، ولكن لا يدخل في ذلك الحقوق الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على استمرار الحياة البشرية. ولكي يكون هذا الانتقاص قانونياً، فإنه ينبغي أن يتم وفق إجراءات دستورية سبق إقرارها، وأن يتم الإعلان عنها للجمهور العام، وأن تكون ذات ضرورة ملحة، وأن تتناسب مع مدى خطورة الأزمة القائمة.
- عند المصادقة على معاهدة لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، يجوز للدول المعنية أن تتقدم أيضاً بما يُطلق عليه "تحفظ" لتقييد أثر المعاهدة أو تعديلها، على أن يكون هذا التحفظ متسقاً مع الهدف العام للمعاهدة والغرض منها.

المحتوى الفعلي للالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بحقوق الإنسان

أصبحت معايير حقوق الإنسان (بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) تعرف بشكل أوضح على الصعيدين الدولي والوطني. فالمحاكم في مجموعة كبيرة من الدول والنظم القانونية كالأرجنتين وجمهورية الدومينيكان وفنلندا والهند ولاتفيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، تحدد معنى الالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التزامات تتعلق بحقوق العمال والحق في الغذاء ، مثل التزامات توفير الأمن الاجتماعي والمسكن المناسب والصحة والتعليم.

فعلى سبيل المثال، أعلنت المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا في عام 2002م، أن الحكومة قد انتهكت التزاماتها إزاء حقوق الإنسان، بعدم اتخاذها إجراءات معقولة (بتكلفة معقولة) لتوفير الأدوية اللازمة لمكافحة مرض الإيدز على نطاق أوسع للحيلولة دون انتقال مرض نقص المناعة المكتسبة من الأمهات إلى الأطفال. وقد أدى هذا القرار، إلى جانب الحملة الإعلامية التي أحاطت به والتي نظمتها القاعدة الشعبية، إلى إنقاذ حياة العديد من الناس. كما تركت قرارات المحكمة العليا في الهند، ومنها القرارات التي صدرت عام 2002م المتعلقة بالحق في الغذاء، في سياق مجاعة كان يمكن منعها في راجاستان، أثراً إيجابياً ومهماً في عدد من الولايات الهندية. وتُعزى النتائج الناجحة المترتبة على هذه الحالات بشكل كبير، إلى إدماج استراتيجيات التقاضي في عمليات التعبئة الاجتماعية على نطاق أوسع.

4 هل على الأفراد كما على الدول التزامات تتعلق بحقوق الإنسان؟

نعم. فالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان تتعلق أيضاً بالأفراد والمنظمات الدولية والجهات الأخرى المعنية غير الحكومية[5]. فعلى الأبوين على سبيل المثال واجبات واضحة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، كما أن الدول مُلزمة بالتعاون فيما بينها لإزالة العراقيل التي تعترض التنمية[6]. وعلاوة على ذلك، فإن على الأفراد مسؤولية عامة تجاه المجتمع ككل، وعليهم، على أقل تقدير، أن يحترموا الحقوق الإنسانية للآخرين.

5 انظر المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان: Taking Duties Seriously: Individual Duties in International Human Rights Law (١٩٩٩)، available at www.ichrp.org.

6 تنص المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: «لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً»: كما يتضمن الإعلان بشأن الحق في التنمية لعام ١٩٨٦م اعترافاً أوضح من ذلك إذ يقرر أن من واجب الدول التعاون فيما بينها لضمان التنمية وإزالة العراقيل التي تعترضها (الفقرة ٣ من المادة الثالثة). كما أكد إعلان الألفية (٢٠٠٠م) مراراً وتكراراً مبدأي العدالة العالمية والمسؤولية المشتركة لإيجاد بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي تشجع التنمية وتزيل الفقر (الفقرة ١٢). انظر المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان. واجبات بلا حدود: حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية العالمية (٢٠٠٣م)، على الموقع http://www.ichrp.org..

ومع ذلك، تظل الدولة الطرف الأساسي الذي يتحمل الواجبات بموجب القانون الدولي، ولا يمكنها أن تتنصل من واجبها في إيجاد وتطبيق مناخ تنظيمي مناسب لأنشطة ومسؤوليات القطاع الخاص. فالتشريعات والسياسات الوطنية ينبغي أن تفصّل كيفية النهوض بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصُعُد الوطنية والإقليمية والمحلية، ولأي مدى يمكن للأفراد والشركات وأجهزة الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية والأجهزة الأخرى في المجتمع أن تتحمل مباشرة مسؤولية التنفيذ.

5 هل يمكن إعمال حقوق الإنسان عندما تكون الموارد محدودة؟

نعم، ففي حالات عديدة قد يستدعي واجب احترام حق من الحقوق (كعدم التدخل) قدراً من الإرادة السياسية أكبر مما يستدعي من الموارد المالية. وحتى بالنسبة للالتزامات التي تستدعي قيام الدول بإجراءات إيجابية قد يكون ممكناً تحقيق تقدم سريع باستخدام الأموال المتاحة بكفاءة أكبر، مثل خفض الإنفاق على الأنشطة غير المنتجة وخفض الإنفاق على الأنشطة التي تعود فوائدها على المجموعات المميزة في المجتمع بشكل غير متناسب. وبعض التدخلات المهمة في حقوق الإنسان، كمحاربة الفساد، تحافظ في الحقيقة على المال العام.

وفي حالات أخرى يكون من المستحيل ممارسة حقوق الإنسان بدون توفير مزيد من الموارد. وينطبق ذلك على جميع حقوق الإنسان الاقتصادية منها والمدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية. والعبرة بنقطة البداية، فالعمل على وضع نظام عدالة فاعل متاح للجميع قد يضاهي في تكلفته تنفيذ بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كالحماية من الطرد القسري، أو ضمان الحق في تشكيل نقابات العمال. ووضع النظم المطلوبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة يمكن أن يشكل عبئاً كبيراً على الموارد العامة.

6 هل ثمة اختلافات بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية؟

نعم. إذ لا يمكن أحياناً ضمان الكرامة والقيمة المتساوية للجميع إلا من خلال الاعتراف بحقوق الأفراد كأعضاء في مجموعة ما وحماية تلك الحقوق. ومصطلح الحقوق الجماعية أو حقوق الجماعة يشير إلى حقوق الأفراد والمجموعات، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية والسكان الأصليون، حيث يُعرف الفرد من خلال انتمائه إلى مجتمعه العرقي أو الثقافي أو الديني.

فالمطالبة بحقوق الإنسان تتم على العموم بصورة أكثر فاعلية من قِبل أناس يعملون معاً كمجموعة. ومع أنه يحق لنا جميعاً كأفراد أن نتمتع، على سبيل المثال، بحق الاشتراك في الجمعيات، إلا أن هذا الحق لا يمكن ممارسته بصورة ذات معنى، إلا إذا تم تأكيده بصورة جماعية. ولكن في بعض الحالات المحددة، يوفر الحق المُشار إليه حماية لمصلحة مشتركة يكون للجماعة – وليس لفرد بعينه - حق المطالبة بها. على سبيل المثال، تعترف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بحقوق السكان الأصليين في الأراضي التقليدية، وتعترف المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بحقوق الأقليات، وتقر المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق تقرير المصير لجميع الشعوب. وتعبّر بعض نظم حقوق الإنسان الإقليمية بقوة عن الحقوق الجماعية. فالميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب يعرّف حقوق الشعب بأنها تشمل الحق في الوجود وتقرير المصير والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التمتع ببيئة عامة مرضية ومواتية لتنميتهم.

ومع ذلك، قد تكون هناك عقبات أمام مطالبة الناس بحقوقهم الجماعية. والتحديات القائمة هنا هي تحديات ذات طابع قانوني في جزء منها، مثل مشكلة تحديد من له الحق بالمطالبة بماذا، كما أنها أيضاً تحديات ذات طابع سياسي؛ حيث تصور الحقوق الجماعية في حالات عديدة على أنها تهديد لمصالح الأغلبية أو لمصالح أفراد في إطار المجموعة. وكمثال على ذلك، يمكن أن يثير الحق في تقرير المصير أسئلة صعبة حول مراقبة واستخدام الموارد، ولهذا غالباً ما يكون هذا الحق محل جدل محموم. وبالتالي يتعين على استراتيجيات المطالبة بالحقوق الجماعية أن تضع في اعتبارها هذه الأنواع من التقييدات والحساسيات.

7 هل تعتمد حقوق الإنسان على الثقافة؟

حقوق الإنسان الدولية معترف بها على الصعيد العالمي بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية، إلا أن تنفيذها الفعلي يتطلب التحلي بالحساسية للثقافة.

وتحظى حقوق الإنسان الدولية بقبول عالمي، مع قدرتها الكبيرة على التكيف مع البيئات الثقافية المختلفة. والمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على ما يلي: «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق». وحقوق الإنسان متأصلة في أفراد الأسرة البشرية وهي غير قابلة للتصرف، وذلك لكونهم بشراً بكل بساطة. والإنسان الذي تتأصل فيه هذه الحقوق لا يمكنه أن يتخلى عنها طواعية. كما لا يمكن للآخرين سلبه إياها. وقد صادقت جميع الدول على واحدة على الأقل من معاهدات حقوق الإنسان السبع الأساسية للأمم المتحدة (انظر الملحق الأول). كما صادقت 80% من الدول على أربع معاهدات أو أكثر، معبرة بذلك عملياً عن الاعتراف العالمي بهذه الحقوق.

إن الإطار الدولي لحقوق الإنسان يقر هو نفسه بالتنوع الثقافي عندما يحدد نطاق هذه الحقوق بمجموعة من المعايير التي يمكن تحقيق إجماع دولي حولها. ومع ذلك، فالثقافة ليست شيئاً ثابتاً ولا مقدساً، ولكنها تتطور وفقاً للمحفزات الخارجية والداخلية. وفي كل ثقافة هناك الكثير مما ترفضه المجتمعات وتخلفه وراءها بصورة طبيعية. وعلى أي حال، فإن الثقافة ليست مبرراً لعدم التمتع بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، من الضروري تغيير بعض الممارسات التقليدية الضارة كتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حتى وإن كانت هذه الممارسات راسخة في عادات ثقافية طال عهدها، إذا كانت تتعارض مع معايير حقوق الإنسان الدولية. وينبغي أن تساعد جهود التنمية المدعومة من الأمم المتحدة في التطبيق الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان الدولية أياً كان البلد المعني بذلك.

التوفيق بين الثقافة وحقوق الإنسان العالمية: تجربة عملية

قامت مجموعة من النساء الناشطات في مجال حقوق الإنسان، من خلفيات إسلامية مختلفة، بوضع دليل لتثقيف المرأة بحقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية (م. أفخامي و هـ وزيري، Claiming our Rights: A Manual for Women's Human Rights Education in Muslim Societies (Bethesda, Sisterhood is Global Institute, 1996)). ويغطي الدليل مجموعة عريضة من "حالات حقوق الإنسان" كالحقوق داخل الأسرة، والاستقلالية في اتخاذ قرارات تنظيم الأسرة، والحق في التعلّم والعمل، والحق في المشاركة السياسية. وتمزج التدريبات التفاعلية والتفسيرية الواردة في الدليل بين مقتطفات من حقوق الإنسان الدولية وآيات من القرآن الكريم وأحكام الشريعة، وقصص وأقوال شائعة وخبرات شخصية.

المصدر:

C. Nyamu-Musembi, "Towards an actor-oriented perspective on human rights", معهد دراسات التنمية، ورقة عمل رقم 169 ، ص 9 http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp169.pdf.

قراءات إضافية:

- صندوق الأمم المتحدة للسكان: Culture Matters – Working with Communities and Faith-based Organizations: Case Studies from Country Programmes (2004), http://www.unfpa.org/upload/lib_pub_file/426_filename_cultureMatters_2004.pdf.

ثانياً
حقوق الإنسان والتنمية

8 ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية؟

يرد في تقرير التنمية البشرية لعام 2000م[7] أن "التنمية البشرية وحقوق الإنسان هما شيئان متقاربان بما فيه الكفاية من حيث الدوافع والاهتمامات مما يجعلهما متوافقين ومتطابقين، كما أنهما مختلفان بما فيه الكفاية في الاستراتيجية والتصميم بحيث يكمل أحدهما الآخر بصورة مثمرة"، فحقوق الإنسان والتنمية البشرية يستهدفان تعزيز الرفاه والحرية على أساس الكرامة والمساواة المتأصلتين للناس جميعاً. أما مجال الاهتمام الذي تنصب عليه التنمية البشرية فهو أن يعمل الجميع على إعمال الحريات الأساسية كالتمتع بخيار تلبية المتطلبات البدنية، أو التحرر من الأمراض التي يمكن مكافحتها. كما يشمل مجال الاهتمام أيضاً فرص التمكين، كتلك التي يتيحها الالتحاق بالمدارس وضمانات المساواة وتوفر نظام عدالة فاعل. ويتقاسم إطار حقوق الإنسان هذه الاهتمامات. (انظر الفصل السابق).

وتشترك حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الاهتمام بالنتائج اللازمة لتحسين حياة الناس، كما تهتمان بتحسين العمليات. وتعكس هذه الحقوق، كما تعكس التنمية البشرية – وكلاهما يتمحور حول البشر - اهتماماً أساسياً بالمؤسسات والسياسات والعمليات بحيث تكون تشاركية وذات تغطية شاملة قدر الإمكان، مع احترام قدرات كافة الأفراد. فعلى سبيل المثال، يعتبر استحداث تكنولوجيات جديدة لمكافحة الملاريا بصورة فاعلة نتيجة مشروعة بل مرغوبة في إطار حقوق الإنسان والتنمية البشرية. ولكن ينبغي عند تطوير هذه التكنولوجيات أن يقوم العاملون على التنمية بالتقييم والتفسير الواضحين للآثار السلبية الممكن أن تترتب على اختبار هذه التكنولوجيات، وضمان إتاحتها للجميع بكلفة معقولة، وعدم استثناء المجموعات الهشة من الإفادة منها.

إن إسهام حقوق الإنسان في التنمية البشرية إنما يتأتى بضمان حيز مصان لا تتمكن فيه الصفوة من احتكار عمليات التنمية وسياساتها وبرامجها. كما يتضمن إطار حقوق الإنسان الفكرة المهمة التي مفادها أن بعض القائمين على التنمية يتحملون واجب تسهيل وتعزيز التنمية. فتمكين الناس من تأكيد مطالبتهم الملزمة قانونا للمسؤولين بتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي (العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13) إنما يعكس قدراً من التمكين أكبر من الاعتماد مثلا على "الاحتياجات" فقط، أو مراعاة العائد الاقتصادي العالي من الاستثمارات في التعليم.

والواجب عندما لا تطبق حقوق الإنسان، أن يكون هناك تحليل لمسؤوليات الجهات الفاعلة المختلفة. وهذا التركيز على تحديد المسؤولية عن الإخفاق في نظام اجتماعي ما، يوسع إلى حد كبير نطاق المطالبات التي تقترن عادة بتحليل التنمية البشرية. وفي الاتجاه الآخر، يساعد تحليل التنمية البشرية على تكوين الخيارات اللازمة في مجال السياسات لإعمال حقوق الإنسان في حالات محددة.

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000: حقوق الإنسان والتنمية البشرية (نيويورك 2000م). ص 19، والتقرير متاح على الموقع التالي http://hdr.undp.org/reports/view_reports.cfm?year=2000&country=0&region=0&type=0&theme=0.

9 ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية؟

يضع إعلان الأمم المتحدة للألفية[8] بشكل جلي التزامات حقوق الإنسان وأهداف التنمية في صلب جدول الأعمال الدولي للألفية الجديدة. ففي الوقت الذي جددت فيه الدول الأعضاء التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فقد وافقت هذه الدول أيضاً على ثمانية أهداف محددة لها إطار زمني أُطلق عليها الأهداف الإنمائية للألفية.[9] وتمثل هذه الأهداف مجال التركيز لجهود تخفيف وطأة الفقر كما توفر قاعدة مشتركة لقياس مدى التقدم المحرز.

إن حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية مترابطة وتعزز إحداهما الأخرى. فهذه الأهداف يؤكدها القانون الدولي[10] وينبغي أن يُنظر إليها كجزء من إطار عريض متكامل من المستحقات والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. فالأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان تهدف كلتاهما إلى مراقبة الإعمال المتدرج لبعض الحقوق الإنسانية. وهناك آليات لتقديم تقارير دورية عن كل من الأهداف الإنمائية وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، بالرغم من أن ضمان المساءلة عن حقوق الإنسان يستدعي توفر مجموعة أشمل من القوانين والمؤسسات.

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية معالم بارزة لتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض غالباً للإهمال. وتساعد حقوق الإنسان في تركيز الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق الأهداف الإنمائية عن طريق معالجة حالات التمييز والإقصاء والضعف وانعدام المساءلة التي هي السبب الأساسي للفقر والمشكلات الإنمائية الأخرى[11]. فالهدف الإنمائي الثاني للألفية على سبيل المثال يحدد عام 2015م كموعد لتعميم التعليم الابتدائي. وقد أثبتت الخبرة العملية أن الرسوم المدرسية تحول دون التحاق عدد أكبر من الإناث بالمدارس مقارنة بعدد الذكور؛ مما يضعف القدرة على تحقيق الهدفين الإنمائيين الثاني والثالث المتعلقين بالمساواة بين الجنسين. وحقوق الإنسان تعزز استراتيجيات تحقيق الهدف الإنمائي الثاني بإرساء الحق في التعليم الابتدائي الشامل والمجاني، وبضمان تصميم استراتيجيات النمو على نحو يتناسب مع احتياجات الإناث، ومع مجموعات مهمشة أخرى بعينها. كما ينبغي تكييف الغايات والأهداف العالمية مع السياق الوطني. فعلى سبيل المثال، إذا كان معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في بلد من البلدان في عام 2004م هو 95%، فإن التزام الدولة بتكريس الحد الأقصى من الموارد المتاحة لتحقيق المستهدف فيما يتعلق بالحق في التعليم – في إطار تحليل أعرض للأولويات الوطنية – قد يعني أنه من المفترض الوصول إلى هدف التعليم الابتدائي الشامل قبل عام 2015م.

وثمة طرق أخرى تسهم بها حقوق الإنسان في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها ما يلي:

- تعزيز شرعية الاستراتيجيات الموضوعة لتنفيذ الأهداف الإنمائية بالبناء على الالتزامات الطوعية للحكومات فيما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان.
- الاستفادة من إمكانيات التعبئة التي يوفرها التحاور في الأمور المتصلة بحقوق الإنسان.
- تعزيز استدامة الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، والنظر إلى ما هو أبعد من "المعدلات المتوسطة" العالمية لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والتخلف في التنمية، بما في ذلك أنماط التمييز ضد مجموعات محددة.
- بناء استراتيجيات المشاركة والتمكين على أساس الحقوق المدنية والسياسية.
- الإفادة من آليات ومؤسسات حقوق الإنسان كالمحاكم، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ونظم وآليات العدالة غير الرسمية على الصعيد الدولي (بما في ذلك الأجهزة القائمة على المعاهدات) لتعزيز الشفافية والمساءلة تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية[12].

8 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 55/2 بتاريخ 8 سبتمبر 2000م. انظر:http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.pdf.

9 هذه الأهداف الثمانية هي: (1) القضاء على الفقر المدقع والجوع، (2) تعميم التعليم الابتدائي، (3) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (4) تخفيض عدد وفيات الأطفال، (5) تحسين صحة الأم، (6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، (7) كفالة الاستدامة البيئية، (8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وللاطلاع على الوصف الكامل لهذه الأهداف وغاياتها ومؤشراتها انظر:http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

10 See Philip Alston, "Ships passing in the night: the current state of the human rights and development debate seen through the lens of the Millennium Development Goals", Human Rights Quarterly, vol. 27, No. 3 (August 2005), pp. 755-829. Most, but probably not all, Millennium Development Goals can be said to have the force of customary international law.

11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003م:
Millennium Development Goals: A compact among nations to end human poverty (New York, 2003), pp. 1 and 30 et sea.

12 انظر على سبيل المثال تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2005م)، المتاح على
http://www.unmillenniumproject.org/reports/fullreport.htm.

10 ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان وتخفيف وطأة الفقر؟

أصبح من المفهوم الآن بصفة عامة أن الفقر هو نتيجة عدم التمكين والإقصاء. والفقر ليس هو انعدام السلع والفرص المادية كالعمل والملكية والأصول المنتجة والمدخرات فحسب، بل هو أيضاً انعدام السلع الفعلية والاجتماعية كالصحة والسلامة البدنية، والتحرر من الخوف والعنف، والانتماء الاجتماعي، والهوية الثقافية، والقدرة التنظيمية، والقدرة على ممارسة التأثير السياسي، والقدرة على العيش باحترام وكرامة[13]. وانتهاكات حقوق الإنسان هي علة الفقر وعاقبته.

إن حقوق الإنسان تعزز المطلب بجعل تخفيف وطأة الفقر هو الهدف الرئيس عند وضع السياسات الإنمائية. وتتطلب حقوق الإنسان أن تشتمل عملية الصياغة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر على العناصر والمبادئ التالية:

- تحديد الإجراءات المطلوبة وترتيبها بحسب الأولويات لتحسين وضع الفئات الأشد فقراً.
- تحليل العلاقات بين القوى الأساسية والأسباب الجذرية للتمييز.
- ضمان تطابق آليات تخفيف وطأة الفقر وأهدافها المادية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تأمين العلاقات الوثيقة بين تصميم الاقتصاد الكلي والمبادرات القطاعية ومكونات "الحكم الرشيد" وبعض المبادئ كالشفافية والمساءلة.
- تأمين معيار أساسي لضمانات الحقوق السياسية والمدنية للقيام بمساهمة نشطة وحرة وذات معنى، بما في ذلك حرية المعلومات وحرية الاشتراك في الجمعيات.
- تحديد المؤشرات ووضع المعايير التي تكفل المتابعة الواضحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل متدرج.

قراءات إضافية:

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:
Human Rights and Poverty Reduction: A Conceptual Framework (New York and Geneva, United Nations, 2004). http://www.ohchr.org/english/issues/poverty/docs/povertyE.pdf
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
Draft Guidelines: A Human Rights Approach to Poverty Reduction Strategies, http://www.unhchr.ch/development/povertyfinal.html
- منظمة الصحة العالمية:
Human Rights, Health and Poverty Reduction" Strategies", Health and Human Rights Publications Series, No.5 (April 2005), http://www.who.int/hhr/news/HHR_PRS_19_12_05.pdf

[13] استندت دراسات أصوات الفقراء التي أعدها البنك الدولي إلى بحوث ومقابلات ميدانية واسعة النطاق لنحو 60000 فرد في أرجاء العالم المختلفة.
D. Narayan and others, eds., Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us? (2000), and D. Narayan and P. Petesch, eds., Voices of the Poor: From Many Lands (2002).

11 ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد؟

المقصود بالحكم هو الآليات والمؤسسات والعمليات التي تمارس السلطة من خلالها تصريف الشؤون العامة. وقد برز مفهوم الحكم الرشيد في أواخر الثمانينات لمعالجة إخفاقات السياسات الإنمائية بسبب مشاكل الحكم، بما في ذلك الإخفاق في احترام حقوق الإنسان. ويعزز مفهوم الحكم الرشيد ومفهوم حقوق الإنسان كل منهما الآخر، ذلك أنهما يقومان على المبادئ الجوهرية للمشاركة والمساءلة والشفافية ومسؤولية الدولة.

وتتطلب حقوق الإنسان وجود مناخ مشجع وموات، خاصة القواعد التنظيمية والمؤسسات والإجراءات التي تشكل تصرفات الدولة. وتوفر حقوق الإنسان مجموعة من معايير الأداء التي يمكن بناءً عليها مساءلة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي في الوقت نفسه أن تؤدي سياسات الحكم الرشيد إلى تمكين الأفراد من العيش بكرامة وحرية. ومع أن حقوق الإنسان توفر التمكين للناس، إلا أنه لا يمكن أن تحظى بالاحترام والحماية على نحو مستدام بدون الحكم الرشيد. وبالإضافة إلى القوانين ذات الصلة، فإن العمليات والمؤسسات السياسية والإدارية مطلوبة للاستجابة لحقوق واحتياجات السكان. وليس هناك نموذج واحد للحكم الرشيد، فالمؤسسات والعمليات تتطور مع مرور الزمن.

إن حقوق الإنسان تعزز أطر الحكم الرشيد، ولكنها تتطلب ما هو أكثر من المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان. إنها تتطلب إدماج حقوق الإنسان بفاعلية في تشريعات وسياسات الدول وممارساتها، وتشجيع إقامة العدل كهدف لحكم القانون، وإدراك أن مصداقية الديمقراطية تعتمد على فعالية استجابتها للمطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للناس، وتشجيع الضوابط والتوازنات بين مؤسسات الحكم الرسمية وغير الرسمية، وإدخال التغييرات الاجتماعية اللازمة خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي، وإيجاد الإرادة السياسية والمشاركة العامة والوعي، بالإضافة إلى التصدي للتحديات الأساسية التي تواجه حقوق الإنسان والحكم الرشيد كالفساد والمنازعات العنيفة.

12 ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والنمو الاقتصادي؟

النمو الاقتصادي وحده لا يكفي

النمو وحده ليس كافياً، فهو بدون العدالة والإدماج الاجتماعي لا يؤدي إلى تخفيف وطأة الفقر. "وللعدالة منطق فاعل يتمثل في أن (إعادة توزيع الثروة يمكن أن يسهل النمو ويسرّع تخفيف وطأة الفقر)، ولكنها تملك أيضاً قيمة متأصلة تتمثل في مجتمع عالمي عادل".

المصدر:

Simon Maxwell, "The Washington Consensus is dead! Long live the meta-narrative!", ODI working paper 243 (London, Overseas Development Institute, January 2005), p. 6, http://www.odi.org.uk/publications/working_papers/wp243/pdf.

النمو الاقتصادي هو وسيلة التنمية لا غايتها. كما أنه يمكن أن يشكّل وسيلة فاعلة لإعمال حقوق الإنسان. بيد أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يتحقق على نحو متناغم مع مبادئ حقوق الإنسان.

ويمكن إعمال بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة تدريجية فقط مع مرور الوقت، نظراً للقيود على الموارد (انظر السؤال رقم 3). ومن واجب الدول اتخاذ إجراءات لإعمال هذه الحقوق بالسرعة الممكنة. ونظراً للحاجة إلى الموارد لإعمال هذه الحقوق المحددة، فإن إعمالها على جناح السرعة يعتمد على تخفيف القيود على الموارد، الأمر الذي يتطلب بدوره تحقيق النمو الاقتصادي. ومن شأن تحقيق معدل نمو أسرع أن يساعد، من خلال زيادة الموارد المتاحة، في تخفيف المعاناة المقترنة بالدخول في بدائل لا مفر منها.

وعلينا أن ندرك أن تأمين نمو أسرع هو شيء، وأن الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لقضية حقوق الإنسان هي شيء آخر. ولكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى إعمال حقوق الإنسان، فإن أي استراتيجية للنمو ينبغي أن تكون جزءًا من مجموعة شاملة من السياسات والمؤسسات المصمَمة بصورة واعية لتحويل الموارد إلى حقوق. وهذا الإطار الشامل له أبعاد دولية ووطنية تتفاوت تفاصيلها من حالة لأخرى، وهي عملية تحكمها الظروف المبيَنة في السؤال رقم 14. والدور الأساسي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال هو المساعدة على ضمان ترجمة النمو الاقتصادي إلى استمتاع أعرض بحقوق الإنسان للجميع[14].

[14] Study on policies for development in a globalization world: What can" the human rights approach contribute?": by Professor S.R. Osmani (E/CN.4sub.2/2004/18), paras. 21-28.

13 هل يلزم لإعمال حقوق الإنسان وجود حكومة كبيرة؟

كلا، فمعاهدات حقوق الإنسان الدولية لا تتطلب ولا تمنع أي شكل محدد للحكومة أو للنظام الاقتصادي، اشتراكياً كان أم رأسماليا، أو مختلطاً، أو مركزياً في التخطيط أو حراً. فحقوق الإنسان يمكن أن تُطبق في مجموعة عريضة من النظم الاقتصادية والسياسية، شريطة أن يكون النظام ديمقراطياً بطبيعته، ويعترف ويعكس بصورة مناسبة ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

وليس هناك في إطار حقوق الإنسان ما يحول دون قيام مؤسسات القطاع العام بدور نشط في تقديم الخدمات الأساسية والسلع العامة[15]. وقضية حقوق الإنسان تعزز في الحقيقة المبررات الاقتصادية لقيام حكومة فاعلة[16]. فمن منظور حقوق الإنسان، يدخل في واجبات الحكومة كحد أدنى إقامة إطار تنظيمي وسياسي يكفل الحصول على الخدمات الأساسية ذات النوعية المقبولة على أساس لا تمييز فيه، مع الحرص على عدم حرمان أي فرد من هذه الخدمات لمجرد عدم تمكن هذا الفرد ذكراً كان أو أنثى من دفع ثمن هذه الخدمات[17]. ومبادئ حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مرشداً وموجهاً للخيارات والبدائل الصعبة في مجال السياسات، والتي يتعين ممارستها في هذا السياق.

15 للإطلاع على تعريف ومناقشة مفهوم السلع العامة العالمية انظر: http://www.undp.org/globalpublicgoods/globalization/index.html.

16 للإطلاع على المبررات الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية لعام 2004م: For the economic arguments, see World Bank, World Development Report 2004: Making Services work for Poor People (World Bank and Oxford University Press, 2003), http://www.worldbank.org, J. Vandemoortele, "Access to basic social services: Human rights that make excellent economic sense" (Carnegie Council on Ethics and International Affairs, Workshop on Social Policy Principles and the Social Development Agenda, New York, 3-5 December 1999), http://www.carnegiecouncil.org/media/693_vandemoortele.pdf?PHPSESSID=c18fa4212c70a8ed30c131e2e03b6485.

17 انظر التعليقين العامين رقم 14 ورقم 15 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الموقع: http://www.ohchr.org/englis/bodies/cescr/comments.htm.

المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الحق في الغذاء

9-9 تضع الدول في اعتبارها أن الأسواق لا تؤدي بصورة تلقائية إلى تحقيق كل فرد دخلاً كافياً في كل الأوقات، بما يسمح له من تلبية احتياجاته الأساسية. وهي لهذا السبب ينبغي أن تسعى لتوفير شبكات أمان اجتماعي كافية، وأن تسعى، حسب الاقتضاء، إلى طلب المساعدة من المجتمع الدولي لهذا الغرض.

9-10 ينبغي أن تضع الدول في اعتبارها نواحي القصور في آليات السوق عند حماية البيئة والسلع العامة.

المصدر:

Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security, http://www.fao.org/docrep/meeting/008/j3345e/j3345e01.htm.

14 كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تساعد في تقرير الخيارات والبدائل في مجال السياسات؟

إن معايير حقوق الإنسان نادراً ما تستطيع بحد ذاتها حل الخيارات والبدائل المعقدة في مجال السياسات. إلا أنها مع ذلك تفرض خمسة شروط أساسية على عملية وضع السياسات. الشرط الأول ناتج عن كونها غير قابلة للتجزئة، وهذا هو حجر الأساس في قانون حقوق الإنسان. فليس هناك أي حق من حقوق الإنسان أدنى درجة من غيره من الحقوق بصورة متأصلة. ومع ذلك، يمكن إعطاء الأولوية لأحد هذه الحقوق، ولكن على أن يكون ذلك لأسباب عملية، كأن يكون هذا الحق قد تعرض للإهمال تاريخياً، أو أنه يحتمل أن يكون له دور محفز. فعلى سبيل المثال يمكن للدول أن تعطي الأولوية للحق في التعليم، لكونه – كما هو معروف جيداً - عاملاً محفزاً لتطبيق العديد من حقوق الإنسان، كالحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في العمل، وحقوق الطفل والمرأة.

والشرط الثاني هو أنه ينبغي التأكد عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالخيارات والبدائل من إيلاء الاعتبار الكامل لالتزامات الدول بأن تكفل، وبأثر فوري، حداً أساسياً أدنى من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومبدأ «الإعمال التدريجي» يعترف بأن بعض الحقوق قد ينبغي إعطاؤها الأولوية على الحقوق الأخرى، نظراً لتعذر إعمال كل الحقوق في وقت واحد وفي مكان واحد. ومع ذلك، فإن على الدول التزاماً أساسيا مستمدا من الحق في الحياة والغذاء والصحة، بأن تضمن تحرر جميع الأفراد الخاضعين لولايتها من المجاعة. وينبغي أن تُعامل الالتزامات الأساسية كقيود ملزمة لا يمكن التنازل عنها. وينطبق الشيء نفسه على الحقوق التي لا يمكن الانتقاص منها (انظر السؤال رقم 3).

الشرط الثالث هو أن الالتزام بعدم التمييز هو التزام فوري. إذ ينبغي اتخاذ خطوات فورية لتحديد أكثر الناس حرمانا وهشاشة فيما يتعلق بالإجراءات المقترحة في مجال السياسات، مع فرز البيانات قدر الإمكان وفقاً لاعتبارات التمييز المحرمة التي تعكسها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، كالعنصر واللون والجنس والمنشأ الوطني أو الجغرافي.

الشرط الرابع، هو أنه أثناء عملية التحليل وخلال كافة مراحل اتخاذ القرارات التي تتبع ذلك، ينبغي أن تتحلى عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم بالشفافية وأن يسمح للأطراف المعنية بالمشاركة فيها.

ووفقاً لمبدأ عدم تراجع الحقوق، لا يُسمح بأن يعاني أي حق بصورة متعمدة من تراجع مطلق في مستوى إعماله، ما لم يتمكن من عليه تحمل الالتزامات من تبرير ذلك بالإحالة إلى مجموع الحقوق المطَبقة في الوضع قيد النظر، وقيامه بالإستخدام الكامل لأقصى الموارد المتاحة[18]. ولهذا عندما يرصد المزيد من الموارد للحقوق التي أُعطيت أولوية في أي وقت محدد، فإنه ينبغي المحافظة على الحقوق الأخرى عند مستوى أعمالها المبدئي على أقل تقدير[19].

15 كيف يمكن أن تؤثر حقوق الإنسان على الموازنات الوطنية؟

يمكن أن تنطوي حقوق الإنسان كلها على تداعيات بالنسبة للموازنة العامة. لذا، فإن الموازنات الوطنية لها تأثير مباشر مهم في تحديد حقوق الإنسان التي يشرع في إعمالها والفئات المستفيدة من ذلك. ويشكل تحليل الموازنة أداة أساسية مهمة لرصد الثغرات الفاصلة بين السياسات والتصرفات، لضمان الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، ولتأييد الخيارات البديلة في مجال السياسات وتحديد الأولويات، ولتعزيز مساءلة أصحاب الواجبات من أجل النهوض بالتزاماتهم.

ويمكن أن تُفهم الموازنة على أنها ثمرة النظم والعلاقات التي تسمح من خلالها الاحتياجات والرغبات المختلفة لشعب ما، وتُحدد هذه الاحتياجات والرغبات بحسب أولوياتها ويقدم لها التمويل. والخيارات التي تلجأ لها الحكومات فيما يتعلق بكيفية جمع المال وتوزيعه – وتحديد الحقوق التي يشرع في إعمالها والفئات المستفيدة من ذلك – هي خيارات ليست عديمة القيمة أو محايدة من الناحية السياسية.

والأخذ بنهج مرتكز على الحقوق في معالجة الموازنة يستدعي أن تقوم مثل هذه الخيارات على الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة. وينبغي أن تُطبق هذه المبادئ على جميع المستويات في عملية إعداد الموازنة، من مرحلة إعداد مشروع الموازنة التي ينبغي أن تكون مرتبطة بخطط التنمية الوطنية التي تتم من خلال المشاورات العريضة، إلى مرحلة اعتمادها في البرلمان، الذي ينبغي أن يتمتع بدوره بالسلطات اللازمة لتعديلها، وأن يُتاح له الوقت الكافي لإجراء التقييم الشامل للمقترحات والتنفيذ والمتابعة.

ومع أن مناقشات الموازنة هي في الغالب سياسية، إلا أن المضمون الفعلي لمعايير حقوق الإنسان نفسها يمكن أن يكون نبراساً يهتدي به واضعو السياسات والمشرعون في تقدير أهمية الطلبات المتنافسة على الموارد المحدودة، للمساعدة في ضمان مجموعة من الأمور، ومنها على سبيل:

- أن يكون التعليم الابتدائي مجاناً للجميع.
- أن يكون رصد مخصصات الموازنة بحسب الأولوية بالتركيز على المهمشين أو من هم ضحايا التمييز.
- أن ترصد المخصصات اللازمة لتوفير الحد الأدنى الأساسي لجميع الحقوق.
- أن يكون هناك تحسن تدريجي في إعمال حقوق الإنسان.
- ألا يكون هناك تعمد في إعمال حقوق معينة على حساب حقوق أخرى (فعلى سبيل المثال، يجب عدم مقايضه برامج الصحة بالتركيز غير المناسب على الأمن أو على خدمة الديون).

[18] انظر التعليق العام رقم 3 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الموقع: http://www.ohchr.org/english/bodies/cescr/comments.htm.

[19] E/CN.4/2/2004/18, paras. 58-61.

تعزيز الشفافية والإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة في الإكوادور

عانت الإكوادور في أواخر التسعينات من القرن الماضي من أزمة خطيرة على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عنها انخفاض حاد في الإنفاق على البرامج الاجتماعية. فتضاعفت معدلات الفقر في عامي 1998 و 1999م، وانخفض الإنفاق على الصحة والتعليم بنحو 25%. وشعوراً منها بالقلق إزاء هذا التراجع، الذي ترك آثاراً مدمرة خاصة على الأسر الأكثر فقراً وهشاشة في الإكوادور، بدأت منظمات المجتمع المدني بدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة في تحليل الموازنة الوطنية، بالتعامل مع بيانات مستمدة من وزارة المالية والاقتصاد، ومن خلال فريق من الاقتصاديين المرموقين. وكان هدف هذه العملية هو مساعدة المشرعين والجمهور العام على فهم كيفية عمل الموازنة وما هي الأولويات التي تعكسها. كما كان الهدف أيضاً التشجيع على وضع سياسات عامة أكثر عدلاً وإنصافاً ترتكز على الإجماع فيما يتعلق بالتزام المجتمع في إعمال حقوق الإنسان على جميع أعضائه وتغيير أولويات الإنفاق.

وتبين من تحليل الموازنة تراجع الإنفاق على البرامج الاجتماعية تراجعاً كبيراً. فقد انخفض الاستثمار في مجال الصحة في عام 1999م على سبيل المثال من 198 مليون إلى 96 مليون دولار أمريكي، كما كان الإنفاق على القطاعات الاجتماعية منخفضاً بصورة غير متناسبة بالمقارنة مع المخصصات المرصودة لسداد الديون وللقطاعات غير الاجتماعية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض المناطق خاصة تلك التي تقطنها أغلبية من السكان الأصليين، لم تكن تحصل على حصة عادلة من المزايا الاجتماعية.

النتـائج:

على مدى السنوات الأربع الماضية تعاونت شريحة عريضة من المجموعات الاجتماعية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة، والفرعين التنفيذي والتشريعي في الحكومة، لتعميق تحليل الموازنة وزيادة الإنفاق الاجتماعي على الفقراء والضعفاء. فارتفع الإنفاق الاجتماعي إلى نسبة 23.2% من موازنة الإكوادور، وأصبحت قضية الإنفاق العام موضوع مناقشة وطنية واسعة النطاق بمشاركة الجميع. كما كانت محل مناقشة صريحة في وسائل الإعلام وفي الهيئة التشريعية والقطاع الخاص وحركات السكان الأصليين والحركات العمالية الناشطة في الإكوادور. كما تركزت المناقشة العامة على كيفية المحافظة على زيادة الإنفاق الاجتماعي، ودراسة أثر الدين الأجنبي والاعتماد الكبير على الدخل من صادرات النفط، وعلى تجاوز أوجه عدم المساواة في الهيكل الضريبي الوطني.

وتعمل القيادة السياسية في الإكوادور مع المجتمع المدني لتعزيز نظام وطني للمتابعة، وهو ما يعرف باسم «النظام المتكامل للمؤشرات الاجتماعية للإكوادور»، لرصد التقدم المحرز في الاستثمار الاجتماعي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أثمر البرنامج في زيادة الشفافية والمساءلة الحكومية، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية، ومشاركة كافة الناس في القرارات التي تؤثر عليهم، وسهولة الحصول على المعلومات، وتحسين كفاءة وفاعلية القطاع العام.

الدروس المستفادة:

إن الرسائل المستفادة ستؤدي على الأرجح لإحداث تغيير إذا ما دُعمت بالبيانات المطلوبة وإذا ما اقترنت بمقترحات واقعية حول كيفية إحداث التغيير المطلوب. فعلى سبيل المثال، تمكّن الفريق الاقتصادي، بتركيزه على أوجه عدم المساواة المتأصلة في الهيكل الضريبي في الإكوادور، من توضيح المصادر التي يمكن الحصول منها على الأموال اللازمة للبرامج الاجتماعية. وقد أدركت الحكومة كما أدرك المجتمع أن الأولويات يمكن أن تتغير لصالح المجتمع ككل.

المصدر:

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية حول ممارسات الحكم الرشيد لتعزيز حقوق الإنسان، سيول، كوريا الجنوبية، 16-15 أيلول/سبتمبر 2004م
http://www.ohchr.org/english/issues/development/governance/seminar.htm.

ثانياً

قراءات إضافية:

- A. Norton and D. Elsom, What's behind the budget? Politics, rights and accountability in the budget process ,((London, Overseas Development Institute, 2002 http://www.odi.org.uk/pppg/publications/books/duget.pdf.
- M. Diokno, "A rights-based approach towards budget ,(analysis" (1999 http://www.iie.org/Website/CustomPages/ACFE8.pdf.
- UNDP, "Public administration reform", practice note ,((April 2004 http:/www.undp.org/policy/docs/practicenoes/PAR-PN.doc.
- ,The International Budget Project http://www.internationalbudget.org.
- H. Hofbauer and G. Lara, "Health care: a question of ,(human rights, not charity" (Fundar, April 2002 http://www.internationalbudgt.org/themes/ESC/health.pdf.
- J. Streak, "The South African Children's Budget Unit (CBU) of Idasa", Presentation for the Exploratory Dialogue on Applied Budget Analysis for the Advancement of Economic, ,(Social and Cultural Rights (Mexico, 25 January 2001 http://www.internationalbudget.org/themes/ESC/casesa.pdf.
- ISODEC, Save the Children Fund Ghana and ActionAid Ghana, "Basic rights, equity and the public budget", ,workshop report (Sunyani, Ghana, August 2000), p. 2 http://www.isodec.org.gh/Papers/budgetworkshop-ghana.PDF.
- :Save the Children (Sweden), "Child-focused budget study assessing the rights to education of children with disabilities ,(in Vietnam" (Hanoi, 2000 http://www.internationalbudget.org/resources/library/ VietnamChild-Budgets.pdf.

ثالثاً
النهج المرتكز على حقوق الإنسان - تعريف وقضايا عامة

16 ما هو النهج المرتكز على حقوق الإنسان؟

النهج المرتكز على حقوق الإنسان هو إطار نظري لعملية التنمية يستند على معايير حقوق الإنسان الدولية وموجه عملياً لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. ويسعى هذا النهج لتحليل أوجه انعدام المساواة الكامنة في صُلب مشكلات التنمية، ويعالج الممارسات التمييزية، وتوزيع القوى بصورة غير عادلة مما يعرقل تقدم عملية التنمية.

إن الصدقة المحضة لا تعتبر كافية من منظور حقوق الإنسان. فخطط وسياسات وعمليات التنمية التي تتم في إطار نهج مرتكز على حقوق الإنسان تقوم على نظام أنشأه القانون الدولي للحقوق والالتزامات المقابلة. ويساعد ذلك في تشجيع استدامة العمل الإنمائي، وتمكين الناس أنفسهم، خاصة الفئات الأكثر تهميشاً، من المشاركة في صياغة السياسات، وتضع أولئك الذين عليهم واجب التصرف موضع المساءلة.

ومع أنه لا يوجد وصفة شاملة لنهج مرتكز على حقوق الإنسان، إلا أن وكالات الأمم المتحدة اتفقت على عدد من السمات الأساسية لهذا النهج (انظر الملحق رقم 2):

- عند وضع السياسات والبرامج الإنمائية، ينبغي أن يكون الهدف الرئيس منها هو تطبيق حقوق الإنسان.
- يحدد النهج المرتكز على حقوق الإنسان أصحاب الحقوق وحقوقهم، كما يحدد أصحاب الواجبات والالتزامات التي عليهم، ويعمل على تعزيز قدرات أصحاب الحقوق لطرح مطالباتهم، وتعزيز قدرات أصحاب الواجبات للوفاء بالتزاماتهم.

توضيح عملي لنهج مرتكز على حقوق الإنسان: بناء القدرات لأصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات

يوفر مثل حديث من ملاوي توضيحاً ممتازاً للنهج المرتكز على حقوق الإنسان، خاصة أنه يربط بين التوعية بالحقوق والإنخراط في التنظيمات الناشطة من أجل الحقوق على مستوى القرية وبين مناصرتها قانونيا على مستوى الحكومة. وعلى هذا النحو، عملت الحملة مع (أ) أصحاب الواجبات لضمان تجسيد الحقوق الضرورية من الناحية القانونية على الصعيدين الوطني والمحلي (ب) أصحاب الحقوق لتعريفهم بالحقوق التي يملكونها، وكيفية تعلّق هذه الحقوق بالأمن الغذائي، وبيان الكيفية التي يمكنهم بها أن يطالبوا بهذه الحقوق.

ووفقاً للمادة 13 من دستور ملاوي لعام 1998م فإن على الدولة أن تنشط في تعزيز الرفاه والتنمية للشعب بالانتهاج والتنفيذ بشكل تدريجي لسياسات وتشريعات تهدف لتحقيق ما يلي:... (ب) فيما يتعلق بالتغذية: تحقيق تغذية كافية للجميع لتعزيز الصحة الجيدة والاكتفاء الذاتي. وقد صادقت ملاوي على الآليات القانونية الدولية اللازمة لضمان الحق في الغذاء، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية المعنية بحقوق الطفل.

وقد انطلقت حملة الحق في الغذاء في ملاوي من القرى، بتوعية القرويين بحقوقهم، وتحقيق فهم أفضل للأسباب الأساسية لإنعدام الأمن الغذائي لديهم. وربطت الحملة بين تجارب محددة للقرويين، وحقوق الإنسان التي يمكن الاستناد إليها في معالجة الجوع وكيفية تنفيذ مثل هذه الحملة. وقامت المجموعات العاملة على مستوى القرية بحشد جهودهم التنظيمية للوصول إلى الجهات الفاعلة والمؤثرة على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع المحافظة على تمثيل المجموعات على مستوى القرية. وقامت هذه المجموعات بربط مشكلات الجوع اليومية لديها بالاقتراحات المتعلقة بالسياسات لوضع التشريعات واتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني، مما يكفل قدرة الناس على المطالبة بالحقوق اللازمة لتلبية احتياجاتهم.

المصدر:
.http://www.escr-net.org/GeneralDocs/MDG_Comment_Hunger.doc

- المبادئ والمعايير[20] المستمدة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية ينبغي أن توجه جميع أنشطة التعاون الإنمائي والبرامج الإنمائية في جميع القطاعات وفي جميع مراحل عملية البرمجة.

قراءات إضافية:

- See Annex III and, for further practical illustrations, see OHCHR and UNDP, Lessons Learned From Rights-Bases ,Approaches in the Asia-Pacific Region, 2005 http://www.un.or.th/ohchr/SR/Regional_Office/forums/llp_regional_consultation/LLP_Documentation_of_case-studies.pdf.

17 ما هي القيمة المضافة للتنميه بفضل النهج المرتكز على حقوق الإنسان:

هناك سببان أساسيان للأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان هما: (أ) سبب جوهري، وهو الإقرار بأن الأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله، من الناحيتين الأخلاقية والقانونية. (ب) سبب عملي، وهو الاعتراف بأن الأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان يؤدي إلى آثار أفضل وأكثر استدامة في مجال التنمية البشرية. والواقع أن السبب الدافع إلى الأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان هو في العادة مزيج من هذين السببين معاً.

[20] من ضمن المبادئ التشغيلية التي ينبغي ملاحظتها في عملية وضع البرامج ما يلي: عالمية حقوق الإنسان وكونها غير قابلة للتصرف، وغير قابلة للتجزئة، وكونها مترابطة ومتشابكة، فضلاً عن مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإشراك، والمساءلة وحكم القانون (انظر الملحق رقم 2).

وتتعلق مسألة القيمة المضافة هنا أساساً بالاعتبارات العملية. والمهم هنا أن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يسعى للإستفادة من - والبناء على - دروس الممارسة الإنمائية الجيدة، لا إهمالها، كما يقوي الحجج الداعمه لتطبيق هذه الدروس على نحو أكثر اتساقاً. وتبرهن الأدلة والممارسة العملية على أن حقوق الإنسان تعود بآثار بالغة الأهمية على عملية التنمية، كتحسين تعليم الإناث[21]، وتعزيز أمن الملكية[22]، وضمان حيازة المرأة للأراضي، وأهمية الحقوق المدنية والسياسية للإدارة الرشيدة[23].

إن القيمة العملية لنهج مرتكز على حقوق الإنسان تكمن فيما يلي:

1. حقوق من؟ إن نهجاً مرتكزاً على حقوق الإنسان يركز على إعمال حقوق السكان المهمشين والمستبعدين، ومن تكون حقوقهم عرضة للانتهاك، على أساس أنه لا يمكن لدولة ما أن تحقق تقدماً مستداماً دون الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان (خاصة مبدأ العالمية) بوصفها مبادئ جوهرية للحكم الرشيد. ومبدأ العالمية يعني أن كل الناس لهم حقوق بشرية، حتى وإن كانت قلة الموارد تعني ضمناً وضع سلم للأولويات، ولا يعني هذا أن مشاكل الناس أجمعين ينبغي أن تُعالج كلها في وقت واحد.

[21] See, for instance, S. Bhalla, S. Saigal and N. Basu, "Girls' Education is it: nothing ,else matters (much)", World Bank working paper, 6 March 2003 http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/03/01/000265513_20040301102825/Rendered/PDF/28016.pdf.

[22] تقرير التنمية العالمية لعام 2003م، البنك الدولي: لمحة عامة: «إن إزالة خطر الطرد التعسفي يجعل من الممكن حدوث التحول الاقتصادي والاجتماعي للمستوطنات العشوائية غير الرسمية، ويعطي سكانها حقوقاً ومسئوليات تغير علاقتهم بالمؤسسات الرسمية وببعضهم البعض». وكما شوهد من خلال البرامج الرسمية لتسوية أوضاع الأحياء العشوائية في البرازيل المعروفة بالفابيلاز، على سبيل المثال، لوحظ أن تأمين الملكية يطلق "دورة حميدة من تساوي فرص الحصول على الأصول الحضرية، والإدماج السياسي والاقتصادي، مما يعطي المقيمين حقوقاً ومسؤوليات كمواطنين لهم نصيب في مستقبل المدينة".

[23] The Literature is extensive but see, for instance, D. Kaufimann, A. Kaary and P. Zoido-Lobaton, "Governance Matters: From measurement to action", Finance and Development, vol. 37, No.2 (June 2000), pp. 10-13, J. Isham, D. Kaufmann and L. Pritchett, "Civil liberties, democracy, and the performance of Governments projects", The World Bank Economic Review, Vol. 11, No.2 (May 1997), p. 219, and D. Dollar and L. Pritchett, Assessing Aid: What Work, What Doesn't, and Why (New York, World Bank and Oxford University Press, 1998), p. 136: "[W]hen civil liberties allow it there is greater expression of all types of citzen voice and that ulti-mately this voice is a force for improving government performance".

2. النظرة الشاملة: عندما يكون النهج المرتكز على حقوق الإنسان هو الموجه لبرنامج ما، فمن المتوقع أن يتعامل هذا البرنامج مع بيئته بنظرة شاملة، ويعطي الاعتبار للأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع المدني والسلطات المحلية والوطنية، ويأخذ في الاعتبار كذلك الإطار الاجتماعي والسياسي والقانوني الذي يحدد العلاقة بين هذه المؤسسات، وما ينجم من مطالبات وواجبات ومساءلات. كما أن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يزيل «الغشاوة» ويسهّل الاستجابة المتكاملة لمشكلات التنمية المتعددة الجوانب.

3. الوثائق الدولية. إن النتائج المحددة ومعايير تقديم الخدمة والسلوك تستمد من وثائق واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية، وغيرها من الأهداف والغايات والأعراف والمعايير الدولية المعتمدة. ومن ثم فإن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يساعد الدول في ترجمة هذه الأهداف والمعايير إلى نتائج وطنية قابلة للتحقيق في إطار زمني محدد.

4. العملية التشاركية. تحدد المساءلات الخاصة بتحقيق هذه النتائج أو المعايير من خلال عمليات تشاركية (وضع السياسات والتخطيط الوطني) وتعكس الإجماع بين من انتُهِكَت حقوقهم ومن عليهم واجب التصرف. ومما يتسم به النهج المرتكز على حقوق الإنسان أنه يستهدف المساعدة في صياغة الإطار المطلوب للسياسات والتشريعات بمشاركة جميع المعنيين، وضمان تنظيم عمليات المشاركة والعمليات الديمقراطية في إطار مؤسسي على الصعيدين الوطني والمحلي (بحيث يشمل ذلك - من خلال بناء قدرات الأسر - المجتمعات المحلية والمجتمع المدني للمشاركة بشكل بناء في المحافل ذات الصلة).

5. الشفافية والمساءلة. يساعد النهج المرتكز على حقوق الإنسان في صياغة السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية والموازنات التي تحدد بجلاء ما هي حقوق الإنسان التي يتعين معالجتها – أي ما الذي ينبغي عمله ووفقاً لأي معيار، وتحديد من يتحمل المسؤولية – كما يكفل هذا النهج توافر القدرات المطلوبة (أو الموارد اللازمة لبناء القدرات المطلوبة)، ويساعد على جعل عملية صياغة السياسات أكثر شفافية، ويمكّن الناس والمجتمعات المحلية من مساءلة المسؤولين وبالتالي تأمين الحلول الفعالة حيث تُنتهك الحقوق.

6. الرقابة. إن نهج التنمية المرتكز على حقوق الإنسان يدعم مراقبة وفاء الدولة بالتزاماتها بالاستعانة بتوصيات أجهزة المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، ومن خلال التقييم العام والمستقل لأداء الدولة.

7. النتائج المستدامة. يؤدي النهج المرتكز على حقوق الإنسان إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة للجهود الإنمائية، كما يؤدي إلى تحقيق عائد أعلى على الاستثمارات عن طريق ما يلي:

- بناء قدرات الجهات الفاعلة الأساسية بما يمكنها من الدخول في عملية الحوار والوفاء بمسؤولياتها ومساءلة الدولة.
- تعزيز اللُحمة الاجتماعية بتحقيق الإجماع من خلال عمليات المشاركة وتركيز المساعدة لصالح المهمشين والمستبعدين.
- تدوين الإجماع الاجتماعي والسياسي بشأن المساءلة في القوانين والسياسات والبرامج المتسقة مع الاتفاقيات الدولية.
- إدماج استحقاقات حقوق الإنسان في إطار القوانين والمؤسسات.
- توفير الأطر المؤسسية للعمليات الديمقراطية.
- تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات على النهوض بالالتزامات المنصوص عليها في القوانين والسياسات والبرامج المحلية والوطنية والدولية.

القيمة التي يضيفها نهج مرتكز على حقوق الإنسان:
استخدام الحقوق للتأثير على السلطة

إن تحويل التوزيع الحالي للسلطة - والذي هو حجر الأساس في النهج المرتكز على حقوق الإنسان –أمر لا يخلو من التحديات. ومع أنه لا يوجد وضعان متطابقان تمام التطابق، إلا أن التجربة تكشف عن مجموعة متنوعة من السبل التي يتم من خلالها استخدام مثل هذا النهج لتغيير ديناميات القوة في العمل الإنمائي، كما تكشف التجربة أيضاً عن مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن وذلك على النحو التالي:

- تحديد علاقات القوى المؤثرة على الوضع قيد النظر. فالقوة لها ديناميتها، وأبعادها المختلفة في تغير دائم، وهي متعلقة بغيرها وغير مرئية دائماً. والانعدام التاريخي للسلطة يمكن تفسيره وفقاً للاعتبارات الاجتماعية وإخفاؤه داخلياً، مما يشل الميل الطبيعي للناس وقدرتهم على التسليم بأن لهم حقوقاً وأن يطالبوا بهذه الحقوق.
- استخدام اللغة استخداماً استراتيجياً. إن لغة حقوق الإنسان يمكن أن تكون قوية على نحو إيجابي وسلبي على السواء. ففي بعض السياقات يمكن لهذه اللغة أن تهبط بك وفي سياقات أخرى يمكن أن تخدم قضيتك.
- جمع الأدلة الدامغة واستخدام المعرفة استخداماً استراتيجياً. ينبغي توثيق قصص النجاح للنُهُج المرتكزة على حقوق الإنسان، واستخدام الأدلة القوية والمقنعة استخداماً استراتيجياً، للتغلب على التحيز المنهجي وأنواع التحيز الأخرى (كتحدي الافتراض بأن وجود مزيد من المستشفيات سيؤدي إلى تقليص وفيات الأطفال مقابل الافتراض بأن تطبيق حقوق المرأة وتمكينها لن يؤدي إلى ذلك).
- وضع قواعد اللعبة وتعديلها وإعادة صياغتها. من الجوانب الأساسية للقوة هو القدرة على استخدام المعرفة لوضع الأطر المناسبة للأمور الممكنة، ووضع القواعد، وتحديد ما يُعتبر معرفة، ومن هم أصحاب المعرفة ذات الأهمية. فوضع وتعديل وإعادة صياغة قواعد اللعبة هي إحدى الطرق التي يمكن للأفراد من خلالها إحداث التغيير المطلوب.

- تحديد واستخدام نقاط الدخول استخداماً استراتيجياً بمضاهاة ما تتمتع به أنت أو منظمتك من ميزة تنافسية مع أنواع المجالات والفاعلين الذين تسعى للتأثير عليهم.
- بناء التحالفات والائتلافات والشبكات الاستراتيجية مع الفاعلين الآخرين الذين يشاركونك الرؤية نفسها.
- تعزيز القدرة على العمل كوكيل: ويكون ذلك ببناء قدرات الناس في الفضاءات الناشئة والمكتسبة لإيضاح حقوقهم.
- ترجمة الأقوال إلى أفعال. فعلى العاملين في مجال التنمية إظهار روح المسؤولية والمساءلة في تصرفاتهم وأعمالهم إن هم أرادوا إحداث التغييرات المطلوبة في السلطة في أماكن أخرى.

المصدر:

A. Hughes and J. Wheeler, "Rights and power Workshop: report" (Brighton, Institute of Development Studies, 17-20 December 2003), http://www2.ids.ac.uk/drccitizen/docs/r&powrkshopreportfinal.pdf.

18

ما هي العلاقة بين نهج مرتكز على حقوق الإنسان وإدماج الجنسين في السياسات والبرامج؟

إن نهج التنمية المرتكز على حقوق الإنسان وإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج أمران يكمل ويعزز أحدهما الآخر، ويمكن الاضطلاع بهما دون أي تعارض أو ازدواجية.

وهذه العملية تدعو إلى إدماج منظور المساواة بين الجنسين في الأنشطة الإنمائية، لهدف نهائي يتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين[24]. والنهج المرتكز على حقوق الإنسان يدمج معايير ومبادئ حقوق الإنسان الدولية في الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك حقوق المرأة ومنع التمييز على أساس الجنس. وقد قامت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتحليل شامل ومعمّق حول كيفية تأثير عدم المساواة على حياة المرأة، ويمثل ذلك مساهمة قيّمة في تطوير عملية وضع السياسات والبرامج. ويمكن للنهج المرتكز على حقوق الإنسان، عندما يحظى بدعم من نظم وطنية للمساءلة، أن يعزز بشكل كبير عملية التقدم نحو المساواة بين الجنسين.

إن هناك أموراً كثيرة مشتركة بين قضايا المساواة بين الجنسين، والنهج المرتكز على حقوق الإنسان. فكلاهما يعتمد على إطار تحليلي يمكن

24 See, for instance, S. Bhalla, S. Saigal and N. Basu, "Girls' Education is it: nothing ,else matters (much)", World Bank working paper, 6 March 2003 http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/03/01/000265513_20040301102825/Rendered/PDF/28016.pdf.

تطبيقه على كافة الأنشطة الإنمائية (بالنسبة للأول، يتعلق الأمر بالأوضاع المختلفة التي يمر بها الرجال والنساء في مجتمع ما والأدوار التي يضطلعون بها، وبالنسبة للثاني، يتعلق الأمر بالإطار المعياري القائم على الحقوق والالتزامات). كما يلفت كل منهما الانتباه إلى أثر الأنشطة على رفاه مجموعات محددة، وإلى أهمية التمكين والمشاركة في اتخاذ القرارات. يُضاف إلى ذلك أن كلا منهما ينطبق على كل مراحل النشاط (كالتصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم) وعلى كل أنواع الإجراءات (التشريع، والسياسات، والبرامج). وأخيراً، يتطلب كل منهما الاعتماد المنتظم لنُهُجٍ جديدة ومختلفة للتعامل مع الأنشطة الحالية، بدلاً من استحداث أنشطة جديدة وإضافية.

إن إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج، هو مفهوم مألوف في معظم المنظمات أكثر مما هو الأمر بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان. فالهياكل والعمليات التي أقيمت لضمان المساواة بين الجنسين يمكن تقليدها أو تكييفها لتسهيل إضافة نهج مرتكز على حقوق الإنسان إلى عملية وضع البرامج بشكل أكثر عمومية. ولكن هناك بنفس القدر حاجة للتعلم من الحالات التي شهدت إخفاق عملية إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج. وإذا تصور الموظفون أن المساواة بين الجنسين (أو حقوق الإنسان) كمطلب ديمقراطي أو تقني لا يتضمن أي آثار حقيقية بالنسبة لأعمالهم، وإذا كانت هياكل الحوافز الداخلية ضعيفة، وخطوط المساءلة غير واضحة، فإن هذا النهج قد لا يكون له أي أثر يُذكر.

19 هل يمكن لنهج مرتكز على حقوق الإنسان أن يساعد في حل المنازعات بين مختلف ألاطراف ذات العلاقه في عملية التنمية؟

نعم. فالتنمية ليست لعبة يتحتم فيها أن تتساوى الأرباح والخسائر، فالاستحقاقات كلها لا يمكن أن تتحقق لجميع الناس دفعة واحدة. وتضارب المصالح أمر لا يمكن تفاديه، والعاملون على التنمية يمكن أن يؤثروا تأثيراً عميقاً على نمط الرابحين والخاسرين على المستوى الوطني. والتهرب من حل المنازعات وإهمال المظالم هما وصفتان للمواجهات العنيفة. وعلى العكس من ذلك، وعلى نحو إيجابي أكثر، فإن المنازعات غير العنيفة يمكن أن تساعد في إيجاد مجال للحوار وتوليد قوة دافعة للتغيير الاجتماعي.

ويمكن لبرامج التنمية، مع وضع حقوق الإنسان في الاعتبار، أن تساعد في معالجة وإدارة المنازعات، وذلك على النحو التالي:

حقوق الإنسان:
إطار لحل النزاع حول المطالبات المتنافسة على الموارد المشتركة

اللجنة العالمية للسدود هي هيئة مستقلة يرعاها البنك الدولي تهدف لمراجعة أداء السدود الكبيرة، ووضع التوصيات للخطط المستقبلية المتعلقة بمشروعات المياه والطاقة. وفي عام 2000م، وبعد عامين من دراسة مشروعات تطوير السدود، أصدرت اللجنة تقريرها النهائي بعنوان السدود والتنمية: إطار جديد لاتخاذ القرارات. وأفاد التقرير أنه نظراً لأهمية القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ولطبيعة وحجم المخاطر المحتملة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، فإن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون النقطة المرجعية في كل المبادرات المتعلقة بالسدود.

ورأت اللجنة أن عملية التنمية بكاملها، لا السدود وحدها، ستحتاج مستقبلاً لنهج مرتكز على حقوق الإنسان، حيث يرسي الاعتراف بالحقوق وتقييم المخاطر الأساس اللازم للقرارات التي يتم التوصل إليها بالتفاوض بشأن السدود وبدائلها. وترى اللجنة أن مثل هذا النهج ينبغي أن يتضمن عملية لتقييم الإصلاحات وحماية البيئة فضلاً عن وضع خطط لاقتسام الفوائد. لمزيد من المعلومات حول اللجنة العالمية المعنية بالسدود انظر الموقع التالي:

.http://www.dams.org//docs/overview/scd_overview.pdf

- بالاضطلاع بتقييم الأثر الاجتماعي وتحليل المخاطر قبل أية مبادرات أو برامج مهمة لسياسات التنمية، مع إتاحة الفرصة لأسلوب التشارك في المتابعة طوال فترة البرنامج أو المبادرة.
- من خلال تعزيز عناصر تسهيل الوصول إلى العدالة في السياسات والبرامج الإنمائية، بدءاً بتعزيز القدرات في مجال جمع وتحليل البيانات والمتابعة وتأمين سبل متاحة (رسمية وغير رسمية) للإنتصاف عند انتهاك الحقوق. ويمكن وضع آليات للتعليم والإنتصاف فيما يتعلق بحقوق الإنسان كجزء من مشاريع التنمية، لزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وتوفير وفتح وسيلة بناءة لتوجيه التظلمات وحل المنازعات.

- بتشجيع مجموعات القانون البديلة وشبه القانونية ومنظمات المجتمع المدني المعنية للمساعدة في التوسط في المنازعات، ومساعدة الناس في تفاعلاتهم مع القانون، وتسهيل التعامل مع العملية البيروقراطية. وقد ساعدت المجموعات شبه القانونية كما ساعد الوسطاء في حل المطالب المتنازِعة حول تملك الأراضي واستخداماتها في دول عديدة، كالتنازع بين المستفيدين من الإصلاح الزراعي وملاّك الأراضي على سبيل المثال.
- حيث يستهدف الدعم مجموعات محددة على حساب مجموعات أخرى، خاصة في أعقاب المنازعات، فإن مخاطر النزاع العنيف ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان منذ البداية، مع أخذ مصالح المجموعات الأخرى في الاعتبار قدر الإمكان.
- إن مبدأ إيلاء الاعتبار "لتحقيق أفضل المصالح للطفل"، (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3) هو مبدأ توسطي يهدف للمساعدة في حل المنازعات التي تنطوي على حقوق الطفل. كما يمكنه أن يساعد في علاج التصادم بين حقوق الطفل ومسؤوليات الأبوين فيما يتعلق بتأمين الرعاية الصحية والالتحاق بالمدرسة على سبيل المثال.

20 هل يتطلب النهج المرتكز على حقوق الإنسان انخراط الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة في السياسه للأحزاب؟

لا. فنظام الأمم المتحدة للتعاون له ولاية ودور يتمثلان في تقديم النصح في مجال دعم البرامج اللاحزبية من منطلق لا يمت إلى السياسات الحزبية بصلة.

ومع ذلك، فإن التنمية والسياسة أمران مترابطان بطريقة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وكثيراً ما اتُهم القائمون على التنمية بمعالجة مشكلات التنمية من منظور تكنوقراطي مصطنع، يقلل من أهمية العوامل السياسية ويتغاضى عنها. وقد أصبح من المعترف به الآن، بصفة عامة، أن التنمية البشرية المستدامة قد يتعذر تحقيقها دون معالجة اختلالات القوة التي تتحيز لمجموعات محددة من الناس، وفتح المجال لحوار عام حول الموضوع.

ويفرض النهج المرتكز على حقوق الإنسان تقديراً أكمل للأبعاد السياسية للتنمية. وبهذا توجه البرامج لدعم الدول في تحديد الأسباب الأساسية لعدم إعمال حقوق الإنسان – مثل أنماط التمييز المتجذرة، ومحاباة البعض على حساب البعض الآخر، والإدارة السيئة – وفي معالجة هذه الأسباب. ويستدعي ذلك فهماً أفضل للسلطة والدوافع والموارد المطلوبة لإحداث التغيير الاجتماعي، وهو ما يستلزم زيادة الوعي ، والانخراط في أنشطة المناصرة لحقوق الإنسان، والتعبئة الاجتماعية، والتمكين، إضافة إلى الأساليب التقليدية في بناء القدرات وتقديم الخدمات. وقد يحتاج الأمر إلى عقد تحالفات عريضة، وشراكات جديدة، لمواجهة مثل هذه التحديات، من أجل التوصل إلى توازن عملي بين المشاركة البناءة مع الشركاء الوطنيين، والمناصرة المنضبطة للقضايا عندما يكون ذلك ضرورياً.

التحديات السياسية في التنمية

"إن تخفيف وطأة الفقر هو في أساسه هدف سياسي. فعلاقات القوة، وسهولة الوصول إلى موارد الدولة، وأولويات السياسات الحكومية، والأطر التشريعية، بل وحتى الضمانات الدستورية قد تحتاج إلى تغيير إذا ما أُريد توفير فرص معززة للفقراء لتأمين أسباب المعيشة والحصول على خدمات الدولة ليصبحوا أقل هشاشة وضعفاً. وحتى لو لم تكن عملية تخفيف وطأة الفقر هي بالضرورة لعبة يتحتم أن تتساوى فيها الأرباح والخسائر، فإنه لا مفر من وجود رابحين وخاسرين في عملية التغيير، حيث تفقد المصالح الثابتة حمايتها، وتنتهي الممارسات التمييزية، وتصبح السياسات قائمة على قاعدة أعرض، لمصلحة مجموعات اجتماعية أوسع نطاقاً".

المصدر:

L.-H. Piron and A. Evans, «Politics and the PRSP approach: synthesis paper», ODI working paper 237 (London, Overseas Development Institute, March 2004), p. 4, http://ww.prspsynthesis.org/wp237_politics_synthesis.pdf.

21 هل يتوافق النهج المرتكز على حقوق الإنسان مع مطلب الملكية الوطنية؟

نعم. فالنهج المرتكز على حقوق الإنسان يرتكز إلى معايير حقوق الإنسان التي ينضم البلد المعني إليها طواعية. ومؤسسات التنمية التابعة للأمم المتحدة و«الأجهزة الأخرى الخاضعة للقانون الدولي» ملزمة قانوناً باحترام الالتزامات القانونية الدولية التي انضمت إليها الدول طواعية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل في نطاق الحدود الناشئة عن هذه الالتزامات.

والدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان الدولية مُطالبة بمواءمة تشريعاتها الوطنية وفقاً للمعايير الدولية. وبالتالي فإن الدساتير الوطنية في مختلف النظم القانونية، تعكس بصورة متزايدة لا الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل وتعكس أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإلى هذا المدى، فإن أهداف حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة – والتي هي أساس كل الأنشطة الإنمائية المدعومة من الأمم المتحدة – متسقة مع مبدأ الملكية الوطنية ومترسخة فيه.

ومع ذلك، فإن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يُنظر إليه أحياناً بشك وريبة على أنه شرط مفروض من الخارج، أو على الأقل كأحدث بدعة إنمائية أو سلعة مستوردة من الجهات المانحة. وهذه المخاوف غالباً ما يُعبر عنها بنية حسنة، وإن كانت تُخفي أحياناً رغبة في تفادي الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الضروري تبادل الآراء حول المعنى والمتطلبات المميزة للنهج المرتكز على حقوق الإنسان في كافة الأحوال، وذلك في إطار شراكة إنمائية حقيقية. ويجب على الأمم المتحدة، وعلى جميع المشاركين في تنفيذ نهج مرتكز على حقوق الإنسان، أن يترجموا أقوالهم إلى أفعال، ليكتسبوا المصداقية اللازمة في حوار السياسات حول هذه الموضوعات.

رابعاً
الآثار الواقعة على برمجة التنمية نتيجة الأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان

22 ما هي علاقة معايير حقوق الإنسان بعملية برمجة التنمية؟

إن معايير حقوق الإنسان التي تعبر عنها المعاهدات الدولية، فضلاً عن المبادئ الأخرى ذات الصلة كالمشاركة، وعدم التمييز، والمساءلة، ينبغي أن توجه كل مراحل عملية البرمجة.

ومن المعلوم أن المعايير التي تضمنتها معاهدات حقوق الإنسان ملزمة للبلدان التي صادقت عليها، وهي تساعد في تحديد أهداف برامج التنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة صياغة الأهداف في برنامج للأمن الغذائي بحيث تعبر صراحة عن تطبيق الحق في الغذاء الكافي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل[25]. ويمكن لبرامج الحكم الرشيد أن تساعد بشكل أوضح، وبهدي من معايير حقوق الإنسان، على تطبيق الحق في حرية الفرد وأمنه، وحقوق الإنسان المتعلقة بالمشاركة السياسية، وتطبيق العدل بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ويعتبر الحق في تسجيل الميلاد (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 7) مناط تركيز مهم في برامج اليونيسيف في بعض المناطق، نظراً لما لهذا الحق من أهمية بالنسبة للاستمتاع بجميع الحقوق الأخرى. ويمكن أن يكون الحق في الخصوصية (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 17) أداة لمكافحة التمييز، ومشاعر الوصمة الكامنة في مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

وتفيد معايير حقوق الإنسان في تعزيز وتعميق تحليل الحالات (انظر السؤال 26). كما تضع شروطاً معينة لتنفيذ ورصد التقدم المحرز في برامج التنمية (الأسئلة من 27 إلى 30). ويمكن للتعليقات العامة للأجهزة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وللتوصيات الخاصة بكل قطر على حدة، أن تكون بمثابة توجيه أكثر تفصيلاً حول ما تعنيه معايير حقوق الإنسان الدولية في كافة مراحل البرمجة.

معايير حقوق الإنسان كمرشد لبرامج بنك التنمية للدول الأمريكية في قطاع العدالة

بدأ بنك التنمية للدول الأمريكية عمله في قطاع العدالة، بأخذ معايير حقوق الإنسان الدولية في الحسبان بشكل صريح، إدراكاً منه بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان يساعدان على إيجاد الظروف الملائمة للتنمية. وتدخل هذه الحقوق إلى الصورة على نحو أكثر تحديداً في المجالات التالية: (1) توفير مدخل إلى القضايا الخلافية كالاستقلال القضائي (2) توفير مبرر وإطار معياري لمشروعات العدالة المدنية التي تعنى بحقوق السكان الأصليين (3) تحديد مضمون المشاريع في مجال إصلاح العدالة الجنائية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للمحاكمات العادلة والعمل المتعلق بالعدالة للأحداث وما إلى ذلك (4) تحديد مؤشرات لرصد أداء المشاريع (5) مساعدة البنك في تحديد الشروط التي يمتنع في ظلها عن تقديم الدعم للبرامج في المجالات الحساسة، كالمشاريع المعنية بالإصلاحات في مجال الشرطة والسجون على سبيل المثال. وتضطلع مؤسسات حقوق الإنسان، كمحكمة حقوق الإنسان للدول الأمريكية، ومعهد حقوق الإنسان للدول الأمريكية، بدور متزايد الأهمية كشركاء في التنفيذ. كما تقوم منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية بوظيفة مراقبة مهمة، لتقليل انتهاكات حقوق الإنسان في المشروعات الممولة من البنك، إلى أدنى حد ممكن.

المصدر:

Christina Biebesheimer, "The impact of human right principles on justice reform in the Inter-American Development Bank", in Human Rights and Development: Towards Mutual Reinforcement, P. Alston and M. Robinson, eds. (Oxford University Press, 2005), pp. 269-296.

23 ما الذي يعنيه مبدأ المساواة وعدم التمييز بالنسبة لعملية البرمجة؟

جميع الأفراد متساوون كبشر، وبحكم كرامتهم المتأصلة. وكل أفراد الأسرة البشرية لهم حق التمتع بجميع الحقوق دون تمييز من أي نوع بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الأصل أو السن أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر. ومع أن برامج التنمية لا يمكنها أن تصل إلى كل فرد في وقت واحد، إلا أن الأولوية يجب أن تُعطى للأفراد الأكثر تهميشاً.

[25] لمناقشة القيمة التي يضيفها النهج المرتكز على حقوق الإنسان إلى الأمن الغذائي بموجب الغاية الإنمائية الأولى للألفية. انظر:
http//www.escr-net.org/GeneralDocs/MDG_Comment_Hunger.doc.

ومن الملاحظ أن عمليات ومزايا التنمية غالباً ما تذهب للنخب المحلية والوطنية. ولا يمكن الاقتصار في توجيه البرامج على أولئك الذين يسهل الوصول إليهم في الوقت الحاضر، كسكان المدن بدلا من سكان الأرياف، أو تعليم الذكور بدلا من تعليم الإناث، وإلا تفاقمت الاختلالات في موازين القوة بكل بساطة. ويجب أيضاً تفادي التمييز غير المقصود أو غير المباشر، الذي يمكن أن يقع على سبيل المثال عند دعوة الجمهور العام للمشاركة في تصميم البرامج، مع استبعاد مجموعات معينة لكونها تعيش في مناطق نائية. وينبغي أن تساعد عملية البرمجة في معالجة أسباب التمييز الأساسية والنظامية لتعزيز المساواة الحقيقية والجوهرية. وتحتاج عملية البرمجة على وجه التحديد إلى ما يلي:

- توجيه الاهتمام المباشر وعلى سبيل الأولوية لمن يعانون من التمييز والحرمان في أي سياق كان، خاصة أفقر الفقراء ومن يعانون من تمييز مضاعف كالنساء الريفيات من الأقليات العرقية.
- تعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها لضمان تصنيفها قدر الإمكان على أساس العنصر واللون والجنس والموقع الجغرافي وما إلى ذلك.
- تأييد اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لتهيئة المجال وتصحيح التمييز الهيكلي، بما في ذلك العمل الإيجابي بالنسبة للمرأة والمنتديات الخاصة للمشاركة.
- توفير معلومات عن المشاريع في أشكال متاحة بسهولة وبلغات الأقليات.
- دعم التعليم المدني وحملات التواصل وإصلاح القوانين وتعزيز المؤسسات (بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية) لتشجيع المواقف غير التمييزية وتغيير السلوك.

24 ما الذي يعنيه مبدأ المساءلة بالنسبة لعملية البرمجة؟

إن البرمجة الجيدة للتنمية تتطلب أن يكون أصحاب المصلحة فيها، (بما في ذلك الجهات المانحة ووكالات التنمية) خاضعين للمساءلة بالنسبة لنتائج محددة. ويذهب النهج المرتكز على حقوق الإنسان إلى أبعد من ذلك بإدماج المساءلة في إطار استحقاقات محددة لحقوق الإنسان، والتزامات مقابلة أرساها القانون الدولي.

ولضمان تحقيق المساءلة، يبدأ نهج البرمجة المرتكز على حقوق الإنسان بتوضيح العراقيل المحددة التي يواجهها أصحاب الواجبات في النهوض بالتزاماتهم. ويمثل هذا التحليل خط الأساس لإزالة هذه العراقيل في صياغة استراتيجيات التنمية. ولكي تكون المساءلة فاعلة، فإنه ينبغي الإصرار على المطالبة بها. لذا، فإن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يتطلب أيضاً تحليلاً للقدرات المطلوب توافرها في أصحاب الحقوق، خاصة منهم الأكثر فقراً وحرماناً، للمطالبة بحقوقهم على نحو فاعل ومؤثر. ويحتاج الأمر لوضع آليات للمساءلة تتميز بالفاعلية والشفافية وسهولة الوصول إليها على المستويين المركزي والمحلي.

إن ضمان المساءلة يمكن أن يكون صعب المنال، خاصة عندما تكون القدرات الوطنية ضعيفة، أو عندما يكون أصحاب الواجبات غير راغبين في التصرف. وليس هناك أجوبة جاهزة لكافة الحالات. فالاستراتيجيات يمكن أن تكون داعمة أو مجابهة ويمكن أن تتضمن ما يلي:

- زيادة الوعي بالحقوق والمسؤوليات، وتطوير قدرات أصحاب الواجبات على المستويين المركزي والمحلي للوفاء بالتزاماتهم. ويمكن تحقيق الفهم والإحساس بملكية القضية عند أصحاب الواجبات بإشراك المعنيين في التحليل وتخطيط البرامج والتنفيذ والمراجعة.
- بناء علاقات بين أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات بالعمل معاً.
- زيادة الحوافز الخاصة بتحسين أداء أصحاب الواجبات، من خلال تثقيف الناس وتوعيتهم بحقوقهم، وإقامة تحالفات أعرض لإحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع، وتشجيع إعداد الميزانية بشفافية، وبناء القدرات اللازمة لتحليل الميزانية، ودعم المطالبة بالمعلومات والإحصاءات اللازمة لمتابعة تطبيق حقوق الإنسان، وبناء القدرات في مجال تحليل السياسات وتقييم الأثر الاجتماعي لها، وتشجيع حرية وسائل الإعلام، وبناء قدرات أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم.

- تعزيز آليات المساءلة المركزية والمحلية – القضائية منها وشبه القضائية والإدارية. وينبغي أن تدرج آليات العدالة غير الرسمية، بما فيها نظم العدالة التقليدية ونظم العدالة للسكان الأصليين، مع نظام العدالة الرسمي، بقصد الاتساق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بإقامة العدل.
- تعزيز قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، بما في ذلك قدرتها على متابعة تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان أن تكون القوانين الوطنية متوائمة مع المعايير الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية، مع تحديد الواجبات بكل جلاء على الصعيد الوطني والمحلي، وعلى صعيد الأقاليم والمقاطعات.
- عندما يكون أصحاب الواجبات مؤسسات خاصة أو جهات فاعلة غير حكومية (كما هو الحال – مثلا – عند خصخصة وظائف الحكم) فإنه يتعين عيهم الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية وقواعد السلوك الطوعية، ومتابعة الأداء ونشر النتائج، وضمان بيان الواجبات بجلاء في القوانين والسياسات الوطنية، وضمان اشتمال الإطار التنظيمي على الأحكام التي تكفل الإنتصاف عند انتهاك الحقوق.
- عند إعادة إنشاء المؤسسات الضعيفة، كما يحدث في الدول في أعقاب المنازعات، فإنه يجب على القائمين بشؤون التنمية أن يعززوا لا مؤسسات الدولة فحسب، بل وكذلك المؤسسات التي تقوم بدور في تقديم الخدمة والمتابعة.
- تشجيع قدر أكبر من المعرفة بعمليات إعداد التقارير الوطنية والانخراط في هذه العمليات المطلوبة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية المطبقة في البلد المعني، مع القيام في الوقت نفسه بالإعلان على نطاق واسع عن التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات.
- تشجيع قدر أكبر من اللجوء إلى "نظام الإجراءات الخاصة" لحقوق الإنسان وإجراءات المناشدات الدولية المتاحة في إطار معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

وينطوي مبدأ المساءلة أيضاً على عدد من التداعيات بالنسبة لعملية إعداد البرامج، وذلك على النحو التالي:

- استخدام بيانات نوعية (كاستطلاعات الرأي أو استنتاجات هيئات الخبراء) كرديف للبيانات الكمية (كالمؤشرات العالمية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية) لمعرفة ما إذا كانت ثمة سياسات محددة تساعد في تحقيق التغيير المنشود في السلوك.
- ضمان أن عملية المتابعة تتم على أساس مستمر في برامج التنمية كلها. وينبغي أن تكون عملية المتابعة قائمة على التشارك، بحيث تشمل قدر الإمكان كافة الأطراف المعنية وتسمح لهم بتقييم التقدم المحرز وما يلزم من مراجعة. وينبغي أن يُربط ذلك بعمليات تقديم التقارير في الوكالات ونظم أداء الموظفين.
- إنشاء نظم متابعة على مستوى الفرق القطرية والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للفرق القطرية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تكفل إدراج حقوق الإنسان في جميع أنشطتها. ويمكن تخصيص فريق قطري مستقل لحقوق الإنسان للمساعدة في متابعة هذا الأمر. وقد تكون هناك حاجة لنظم متابعة أخرى، كهيئات الإشراف التابعة لمنظمات المجتمع المدني، والهيئات الاستشارية، والاجتماعات المنتظمة للجهات المعنية (الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمانحون، والجماعات الأكثر حرماناً) لتقييم التقدم المحرز والأثر الحاصل.
- ضمان إتساق عمليات البرمجة مع عمليات الوكالات والمانحين الآخرين، ومواءمة الأولويات مع الأولويات الوطنية، وإنجاز التنفيذ من خلال النظم الوطنية لا من خلال وحدات تنفيذ المشاريع.
- إجراء تحليل للأثر الاجتماعي، بما في ذلك تحليل الأثر على الجنسين، طوال فترة البرنامج.
- إتاحة المعلومات حول استحقاقات أصحاب المصالح بموجب المشروع أو البرنامج، بما في ذلك أية آليات لمعالجة التظلمات والشكاوى.

استخدام التوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات لتعزيز المساءلة في مجال حقوق الإنسان – التقييم القطري العام للفلبين

يبرز التقييم القطري العام للفلبين (2003م) تعليقاً أساسياً من قِبل لجنة حقوق الطفل على تقرير الفلبين حول فشل الحكومة في تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالعدالة للأحداث، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الحجز من أجل العقاب لا من أجل إعادة التأهيل. كما يحدد التقييم المذكور عدداً من المعتقدات والممارسات التقليدية التي تجيز إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، ويستشهد باتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (182) واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها كأداة مهمة تستخدمها الجهات الحكومية والخاصة لوضع حد لهذا البلاء. وقد أدى استخدام اتفاقيات منظمة العمل الدولية في التحليل إلى تحديد مجموعة متنوعة من أصحاب الواجبات.

المصدر:

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

OHCHR, "Human rights-based approach to development: good practices and lessons learned from the 2003 CCAs and UNDAFs" (December 2004), p. 6, http://www.undg.org/documents/5683-Review_of_2003_CCAs_andUNDAFsfrom_Human_Rights_Perspectives.doc.

قراءات إضافية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: UNDP, Programming for Justice: Access for All. A Practitioner>s Guide to a Human Rights-Based Approach to Access to Justice (2005), http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/a2j/docs/ProgrammingForJustice-AccedssForAll.pdf

25 ما الذي يعنيه مبدأ المشاركة بالنسبة لعملية وضع ألبرامج؟

المشاركة تعني أن الأطراف الوطنية المساهِمة لديها ملكية حقيقية وسيطرة على عملية التنمية في جميع مراحل دورة البرمجة: التقييم والتحليل والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وتؤثر معايير حقوق الإنسان على ظروف المشاركة وحدودها المعقولة. ولكي تتم العمليات بمشاركة حقيقية، فإن عليها أن تعكس المطلب المتمثل في «مشاركة نشطة حرة وذات معنى» بموجب إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية. وللنساء في المناطق الريفية حق المشاركة في تخطيط التنمية على كافة مستوياتها (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 14) كما أن آراء الأطفال ينبغي أن تؤخذ في الحسبان (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 12). بيد أن حق المشاركة في الشؤون العامة (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25) لا يعطي بالضرورة لمجموعات معينة من الناس حقاً غير مشروط في اختيار أي أسلوب للمشاركة.

والمشاركة هي غاية التنمية ووسيلتها. فمن منظور حقوق الإنسان، فإن المشاركة تعني أكثر من مجرد التشاور، أو تقديم إضافة تقنية لتصميم المشاريع. بل ينبغي أن يُنظر إلى المشاركة على أنها تعزز الوعي الحيوي واتخاذ القرارات كأساس للمواطنة النشطة. والمفروض في استراتيجيات التنمية أن تمكّن المواطنين، لاسيما أكثرهم تهميشاً، من التعبير بوضوح عن توقعاتهم المتعلقة بالدولة والجهات الأخرى المتحملة للمسؤولية، وأن يتولوا مسؤولية تنمية أنفسهم بأنفسهم. وقد يتطلب ذلك ما يلي:

- رصد الميزانية اللازمة وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني والمشاركة الفاعلة في إطار برامج التنمية.
- تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات والمشاريع على نحو يسهل الوصول إليها وبلغات الأقليات حسب الاقتضاء.
- إيجاد قنوات محددة لمشاركة الفئات الأشد فقراً والأكثر تهميشاً، مع إبداء الحساسية للسياق الاجتماعي والثقافي. وينبغي إدماج هذه الآليات في عملية البرمجة من بدايتها إلى نهايتها (لا في مرحلة الصياغة فحسب، حيث تتوقف المشاركة في الغالب).
- التعليم المدني وزيادة الوعي بحقوق الإنسان كمكونين أساسيين لبرامج التنمية لا كإضافة اختيارية.
- دعم الحملات الإعلامية وحملات الاتصالات.
- توفير الدعم لشبكات الناشطين في التواصل الاجتماعي على المستوى المحلي وبناء قدرات هذه الشبكات.
- توسيع نطاق التحالفات مع منظمات وجماعات المجتمع المدني ذات المصلحة المشتركة، وتعزيز الشبكات لبيان توقعاتها من الدولة ومن الجهات الأخرى المتحملة للمسؤولية.

إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة إلى البانيا (2006-2010): مثال على النهج التشاركي

لجأ الفريق القطري للأمم المتحدة في البانيا إلى نهج مبتكر أُطلق عليه اسم «استبيان التقدير الجيد للأمور» لاستخلاص الأفكار حول طريق البانيا إلى التنمية. ويمثل هذا الاستبيان فلسفة لإدارة التغيير التنظيمي ونهجاً للتنمية البشرية، يقوم على رؤية جماعية لمستقبل منشود («أين نريد أن نكون بعد خمس سنوات؟»). وبالمقارنة مع النُّهُج الأكثر جموداً واسترجاعاً للماضي يمثل هذا لأسلوب من الاستبيان عملية تتسم نسبياً بالدينامية والشمولية والمبادرة يمكن من خلالها ترجمة الرؤية المشتركة إلى برنامج عمل للتغيير يستشرف المستقبل.

وقد شكّل الفريق القطري فريق عمل خاصاً مهمته تحديد الأهداف لحلقة عمل حول أولويات إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة. وأُجريت مقابلات في أنحاء البلاد، بما فيها المناطق والمجتمعات المحرومة. وقام ممثلو الحكومة والمجتمع المدني والمانحون والأمم المتحدة بإجراء المقابلات كما كانوا ضمن من تمت مقابلتهم. ووُضع ترتيب غير مسبوق لإشراك الشباب من الجنسين في حلقة العمل المذكورة، وكان فيهم أعضاء يمثلون المجموعات المحرومة (كالأشخاص ذوي الإعاقات، ومجتمع روما والأسر المعدمة).

ومما أثرى هذه الممارسة المشاركات التي أسهمت بها شبكات أصحاب المصالح التي أُنشئت للتقييم القطري العام ولعملية بناء الإجماع حول الأهداف الإنمائية للألفية. وقد جرى توسيع المجموعات المتخصصة المعنية بموضوعات التقييم القطري العام وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة لتشمل الأطراف الأخرى المعنية. وسيكون تنفيذ الإطار، ابتداء من عام 2006م، قائماً بشكل وثيق على الشبكات والشراكات القائمة، مع الاستمرار في تطبيق النهج الخاص باستبيان التقدير الجيد للأمور من خلال عمليات البرمجة المشتركة.

انظر www.undg.org وللإطلاع على مزيد من المعلومات حول «استبيان التقدير الجيد للأمور» يمكن الرجوع إلى هذين الموقعين: http://www.appreciative-inquiry.org/ and http://appreciativeinquiry.cwru.edu/intro/whatisai.cfm

26 كيف تساعد حقوق الإنسان في تحليل الأوضاع؟

يوفر تحليل يعتمد على حقوق الإنسان نظرة متبصرة في توزيع السلطه. فمن خلال تحديد المجموعات التي تفتقر إلى الحقوق الفاعلة – والمجموعات التي تحرم الآخرين حقوقهم – يمكن إبراز الأسباب الجذرية للفقر وضعف الحال. وبذلك يهيئ النهج المرتكز على حقوق الإنسان الطريق لدراسة عمل المؤسسات والعمليات السياسية والاجتماعية التي تؤثر على معيشة الفقراء وأكثر الفئات ضعفاً وهشاشة.

وتعزز معايير حقوق الإنسان تحليل الأوضاع على مستويات ثلاثة بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة الخاصة بالتقييم القطري العام وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة. وهذه المستويات الثلاثة هي:

- تحليل العلاقات السببية: أي لفت الانتباه للأسباب الجذرية لمشكلات التنمية وأنماط التمييز المنتظم.
- تحليل الأدوار/الالتزامات: أي المساعدة في تعريف أصحاب الالتزامات وما هي التزاماتهم ولمن تستحق هذه الالتزامات، خاصة فيما يتعلق بالأسباب الجذرية التي أمكن تحديدها.
- تحديد التدخلات المطلوبة لبناء قدرات أصحاب الحقوق وتحسين أداء أصحاب الواجبات.
- إن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يستهدف، وبصورة ناقدة، تحقيق فهم أعمق للعلاقة بين أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات لردم الهوة القائمة بينهما.

ويمكن للتحليل المرتكز على حقوق الإنسان أن يكشف الفجوات القائمة في مجال القدرات فيما يتعلق بالتشريعات والمؤسسات والسياسات والصوت المسموع. وقد يحتاج الأمر لتعزيز القدرات التشريعية لتوفيق القوانين الوطنية مع الالتزامات الناشئة عن المعاهدات. كما قد يحتاج الأمر إلى إصلاحات مؤسسية لتحسين الإدارة، وتعزيز القدرات لتحليل الميزانية وتقديم التعويضات الجيدة للناس عند انتهاك حقوق الإنسان. كما قد يحتاج الأمر إلى إدخال إصلاحات على السياسات لمناهضة التمييز، وضمان الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، وزيادة الإنفاق العام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لتوصيات الأجهزة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أن توفر التوجيه المناسب والفاعل حول طبيعة ومدى العديد من هذه الالتزامات. وقد يستدعي الأمر أن تتجاوز وكالات التنمية قطاعاتها التقليدية بحثاً عن استراتيجيات تمكنها من الوصول إلى أكثر الناس حرماناً، ولتعمل على نحو أكثر تعمقاً وتعاوناً بشأن الأسباب الجذرية للمشكلات التي تواجهها كل القطاعات المعنية.

رابعاً

27 كيف توجه حقوق الإنسان صياغة البرامج؟

يرتب النهج المرتكز على حقوق الإنسان آثاراً مهمة على كيفية تحديد أولويات وأهداف التنمية، وعلى كيفية صياغة نتائج البرامج القطرية.

ولمساعدة الأمم المتحدة في تحديد أولوياتها، فإن المبادئ التوجيهية للتقييم القطري العام، وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة تسترعي الانتباه إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الألفية، والأولويات الوطنية التي تعكسها اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة المعنية، وكذلك توصيات الأجهزة المنشأة بموجب المعاهدات. وتسهم حقوق الإنسان في وضع الحدود، كما يحدث، على سبيل المثال، في اشتراط حد أساسي أدنى لاستحقاقات الجميع، وبإبراز القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها من خلال البرامج، مثل توجيه أولوية الاهتمام إلى المجموعات الأشد فقراً والمجموعات الفقيرة التي تعاني من التمييز. وينبغي بذل الجهود لتحديد هذه المجموعات من البداية، وضمهم فوراً إلى عملية التخطيط حتى ولو تعذر الوصول إليهم جميعاً بصورة فورية. وكذلك فإن التحليل والأدوات المقترنة بالتنمية البشرية تساعد بدورها في تحديد أولويات الجهود اللازمة لتطبيق الحقوق بالنسبة للمجموعات الفقيرة، واقتراح الحقوق الأكثر أهمية لمجموعة بعينها في وقت محدد، أو التسلسل الذي ينبغي تناول الحقوق به لمجموعة محددة.

وينبغي أن تتواصل جهود التنمية في إطار النهج المرتكز على حقوق الإنسان لتطبيق هذه الحقوق. وبناء على ذلك، ينبغي أن تُوجه الغايات الوطنية والأهداف العامة للتنمية – ويعبر عنها باعتبارها - لإحداث تغييرات إيجابية ودائمة في حياة الناس للاستمتاع الكامل بحقوق الإنسان أو بأحد هذه الحقوق. ويكمن أساس هذا التعريف في الالتزامات الدولية للحكومة المعنية، بما في ذلك التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية، والتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان. مع ملاحظة أن هذه الأهداف تنطوي على أفق طويل الأجل.

ويمكن النظر إلى نتائج محددة (كالنتائج التي حددها إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة) باعتبارها تمثل تغييراً في سلوك أصحاب الواجبات باحترام وحماية وتطبيق حق أو حقوق، وفي سلوك أصحاب الحقوق لممارسة حق أو حقوق أو المطالبة بها. ويفيد تحليل الأدوار والأنماط في إطار التحليل القطري العام (الذي يحدد من الذي يقوم بماذا) في بيان نوع التغيير المطلوب في السلوك، بمساعدة التشريعات والخطط والسياسات الوطنية، والتوصيات ذات الصلة من الأجهزة

التحليل المرتكز على حقوق الإنسان للأوضاع في إطار التقييم القطري العام: صربيا والجبل الأسود

يتضمن الإطار النظري لهذا التقييم القطري العام تعريفاً مرتكزاً على حقوق الإنسان لهشاشة الوضع والفقر، خاصة فيما يتعلق بالطريقة التي يسهم بها عدم المساواة بين الجنسين في فقر المرأة.

تحليل الأدوار والالتزامات: تم تحديد أصحاب الحقوق، خاصة مجموعات الأفراد الضعيفة (ككبار السن والأسر المكونة من فرد أو فردين في المناطق الريفية، وأطفال روما، واللاجئين وغيرهم) إلى جانب أصحاب الواجبات (ولا يقتصر ذلك على سلطات الدولة على مختلف مستوياتها، بل يشمل أيضاً الشركات الخاصة والجهات المانحة للمعونة) كأطراف عليها الاضطلاع بأدوار لمعالجة الأسباب الجذرية التي تم تحديدها لمشكلات التنمية. وبُذلت جهود لفرز البيانات قدر الإمكان، بناء على الجنس والسن والمجموعة العرقية والمنطقة وغيرها من الأوضاع (كالمشردين داخلياً واللاجئين) كي لا يُعامل الفقراء أو الضعفاء أو المهمشون كمجموعة واجدة متجانسة. ومن الأمثلة على ذلك إبراز الأثر المتميز لمشكلات أطفال روما فيما يتعلق بالتعليم (الصفحات 38 و 39). واعتمد التحليل إلى حد ما على معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية لتحديد نطاق هذه المطالبات والالتزامات، كما يرد – على سبيل المثال - في الفقرات الفرعية التي تتناول القضايا التي تؤثر على الأطفال والنساء.

تحليل «الفجوة القائمة في مجال القدرات»: أولى التحليل اهتماماً جدياً بقدرات أصحاب الحقوق على الوصول إلى المعلومات وتنظيم وتأييد التغيير في السياسات وإمكانية الحصول على الإنصاف. وفي هذا الخصوص، يعترف التقييم، بحق، بالدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال الصفحة 51) ويستعرض قدراتها (صفحة 73). ويقترح التقييم حلولاً للمشكلات المتعلقة بفجوة المعلومات وضعف الأساليب الإحصائية، والاعتراف بالقدرات الإحصائية كأداة لا غنى عنها لمتابعة التطبيق التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن كونها ضرورية لتعميق تحليل قضايا المساواة بين الجنسين. ويوصي التقييم – كما ينبغي ويتوقع منه - بأن تستخدم الحكومة عملية تقديم التقارير إلى أجهزة المعاهدات كفرصة مهمة لمراجعة تشريعاتها ومؤسساتها وممارساتها. ويلاحظ أن الفصل المخصص في التقييم للإدارة الرشيدة وحكم القانون يستند بقوة إلى مبادئ والتزامات حقوق الإنسان، ويحلل ليس فقط الدور الحيوي للجهاز القضائي، بل أيضاً دور المؤسسات الأخرى المستقلة، مثل ديوان المظالم.

المصدر:
http://www.undg.org/documents/3648-CCA_Prepared_with_Human_Rights_Approach_-_CCA_Human _Rights_Approach.doc.

المنشأة بموجب المعاهدات. وينبغي الإشارة إلى أن الأهداف المحددة (أو نتائج إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة) تنطوي على أفق متوسط الأجل.

مثال على نتائج إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة يعكس مبادئ النهج المرتكز على حقوق الإنسان

غيانا (إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، 2006-2010)

تعكس نتائج إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ونتائج البرنامج القطري في غيانا، فرصة عادلة للحصول على الخدمات مع أهداف واضحة ومحددة زمنياً لمتابعة تطبيق حقوق الإنسان وللمساءلة. انظر النتيجة رقم 1 وتتمثل في أنه: «بحلول عام 2010م سيكون هناك على الأقل زيادة قدرها 10% في إتاحة الخدمات النوعية في التعليم والصحة والماء والإصحاح البيئي والإسكان وتعزيز القدرات لإتاحة أقصى ما يمكن من الفرص في غيانا».

إن هذه النتيجة في إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة تشجع الخدمات النوعية، ولا تشجع فقط مدى تغطية هذه الخدمات، بما يتفق مع مقاييس حقوق الإنسان الدولية. ومع أنه كان في الإمكان زيادة تعزيز هذه النتيجة بالتركيز بشكل صريح على المجموعات الأكثر حرماناً، إلا أنها مهمة في الاعتراف بتحسين القدرات في عملية تمكين الناس من المطالبة بحقوقهم.

وللإطلاع على مزيد من المناقشة التفصيلية حول تقييم فريق التنمية التابع للأمم المتحدة لهذا الإطار وغيره من منظور حقوق الإنسان، يمكن متابعة الموقع: http://www.undg.org.

اليونيسيف/كوستاريكا – الإنطلاق إلى ما هو أبعد من التركيز "القطاعي" التقليدي

عكس البرنامج القطري لليونيسيف في كوستاريكا في الفترة 1996-1992م نهجاً قطاعياً تقليدياً يركز على الآتي: (1) السياسات الاجتماعية (2) التعليم (3) الماء والإصحاح البيئي (4) الصحة (5) الأطفال خاصة في الظروف الصعبة.

وتطور هيكل البرنامج بصورة ملحوظة استجابة لمتطلبات النهج المرتكز على حقوق الإنسان، متخلياً عن النهج القطاعي. أما أولويات البرنامج في الفترة 2002-2006م فهي الآتي:

1. **النهج المرتكز على حقوق الإنسان في الإدارة والعدالة الاجتماعية**
   - بناء قدرات المجلس الوطني للطفولة.
   - بناء قدرات الهيئة الوطنية لرفاه الأطفال.
   - هيئات حقوق الإنسان المحلية.
   - دعم القوانين الخاصة للمحكمة العليا
2. المواطنة النشطة لحقوق الأطفال والأحداث
   - مساعدة منظمات المجتمع المدني والأحداث.
   - الشراكة مع القطاعين العام والخاص في جمع الأموال

المصدر:

Mahesh Patel, "Lessons Learned and the Way Forward, based on Human Rights Approaches Case Studies and Discussions", presentation at UNDP/OHCHR Regional Consultations, http://www.un.or.th/ohchr/SR/Regional_Office/forums/IIp_regional_consultation/DAY%202/Mahesh%20patel/Human%20Rights%20Lessons%20Learned%20Presentation%.ppt.

وأخيراً، ينبغي أن توجه البرامج القطرية نحو التغييرات المؤسسية والقانونية والسياسية اللازمة لإحداث التغيير المطلوب في السلوك. كما أن تحليل فجوة القدرات في إطار الدراسة القطرية العامة – بنص التوصيات ذات الصلة للأجهزة القائمة على المعاهدات – ينبغي أن تبين القدرات المطلوب توافرها لأصحاب الواجبات للرد على المطالبات، ولأصحاب الحقوق (خاصة الأكثر حرماناً) للمطالبة بممارسة حقوقهم وتأييدها. أما نتائج البرنامج القطري فتحدد في نطاق الأجل القصير.

28 هل يضيف النهج المرتكز على حقوق الإنسان أي جديد إلى تطوير القدرات؟

نعم، فبناء قدرات الناس للمطالبة بحقوقهم، وبناء قدرات أصحاب الواجبات للنهوض بواجباتهم، يستدعي بعض الاستراتيجيات المعروفة سلفاً في عملية التنمية إلى جانب استراتيجيات أخرى جديدة.

وقد أصبح تطوير القدرات يمثل استراتيجية مهمة في مجال التعاون الإنمائي. ويجب أن تُفهم القدرة في هذا السياق على أنها قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات على القيام بالوظائف، وحل المشكلات وتحديد الغايات وتحقيقها. أما تطوير القدرات فيستلزم إيجاد واستخدام هذه القدرات على نحو مستدام والحفاظ عليها من أجل تخفيف وطأة الفقر، وتعزيز الاعتماد على الذات، وتحسين حياة الناس. ويستند الاعتماد في

تطوير القدرات على القدرات المحلية ويستفيد منها بدلاً من تغييرها. ويُعنى تطوير القدرات بتشجيع المعرفة وتعزيز التمكين وبناء رأس المال الاجتماعي وإيجاد البيئات المساعدة وإدماج الثقافات وتوجيه السلوك الشخصي والاجتماعي.[26]

وفي النهج المرتكز على حقوق الإنسان، تشكل المكونات التالية، فيما يتعلق بوضع البرامج، جزءًا لا يتجزأ من تطوير القدرات[27]:

- المسؤولية/التحفيز/الالتزام/القيادة. ويشير هذا إلى الأمور التي ينبغي أن يقوم بها أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات لحل مشكلة محددة. وتساعد استراتيجيات المعلومات والتعليم والتواصل في تشجيع الإحساس بالمسؤولية لتطبيق حقوق الإنسان. أما تأمين وسائل إعلام جماعية وحرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة، وآليات مراقبة فعالة، وسهولة الوصول إلى وسائل الإنصاف في انتهاكات الحقوق (على المستوى القضائي والإداري والسياسي) فهي أمور على قدر متساو من الحيوية.
- السلطة: وهي تشير إلى مشروعية التصرف، حينما يشعر الأفراد أو الجماعات أو يدركون أنه يمكنهم التصرف. والقوانين، والمعايير والقواعد الرسمية وغير الرسمية والتقاليد والثقافة تحدد جميعها، إلى حد كبير، ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. كما ينبغي المواءمة بين القوانين الوطنية وبين الالتزامات والواجبات المنصوص عليها بوضوح في معاهدات حقوق الإنسان الدولية.
- الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. إن معرفة ما ينبغي عمله وما يمكن عمله لا يعد، في الغالب، كافياً في حد ذاته. يُضاف إلى ذلك أن الناس الأكثر فقراً نادراً ما يكونون قادرين على المطالبة بحقوقهم كأفراد، بل يحتاجون إلى أن يكونوا قادرين على تنظيم أنفسهم. لذلك ينبغي أن تتضمن "القدرة" الموارد البشرية (كالمهارات والمعرفة والوقت والالتزام وغيرها من الأمور)، وأن تشمل الموارد الاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر في قدرة صاحب الحق أو صاحب الواجب على التصرف.

والقدرة على القيام بمساهمة ذات معنى أمر أساسي في إطار النهج المرتكز على حقوق الإنسان. وغالباً ما تكون القدرات المعززة لإجراء التحليل الإحصائي وتحليل الميزانية مطلوبة لمتابعة التطبيق التدريجي لحقوق الإنسان.

26 See http://www.undp.org/capacity

27 Adapted from Urban Jonsson, Human Rights Approach to Development Programming (Nairobi, UNICEF, 2003), pp. 52-53.

29 ما هي مساهمة حقوق الإنسان في اختيار مؤشرات المتابعة لبرامج التنمية؟

يجب وضع المؤشرات الكمية والنوعية لمتابعة إعمال حقوق الإنسان من خلال برامج التنمية. ويجب أن يكون اختيار المؤشرات والمتابعة عملية تساهم فيها الأطراف المعنية لتقييم التقدم المحرز.

كما يجب أن توجه معايير حقوق الإنسان اختيار المؤشرات. ففي مشروع للمياه والإصحاح البيئي على سبيل المثال، ينبغي ضمان المتابعة والمراقبة للعناصر المختلفة التي يقوم عليها الحق في الماء، بما في ذلك توافر المياه الجيدة، وإمكانية الوصول الفعلي إليها، وأن تكون تكلفتها معقولة، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وعدم التمييز[28]. ويمكن للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعكسها الأهداف الإنمائية للألفية أن تساعد في متابعة التطبيق التدريجي للعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وعند وضع مؤشرات لرصد منجزات النهج المرتكز على حقوق الإنسان على المستوى الوطني، يمكن استخدام ثلاث مجموعات من المؤشرات، وهي المؤشرات الهيكلية ومؤشرات العمليات ومؤشرات النتائج. وتعكس مؤشرات النتائج معلومات موجزة حول الحالة فيما يتعلق بإعمال حق من حقوق الإنسان. أما مؤشرات العمليات فتحدد المعلومات التي تربط أدوات معينة في مجال السياسات بالنتائج المتميزة التي تسهم في حماية حقوق الإنسان والتطبيق التدريجي لها. وأخيراً، تعكس المؤشرات الهيكلية المعلومات الخاصة بالإطار القانوني والمؤسسي اللازم لتطبيق حقوق الإنسان.

28 See general comment No. 15 of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, http://www.ohchr.org/english/bodies/cescr/comments.htm

وإذا أخذنا الحق في الصحة كمثال على ما تقدم، فإن العمر المتوقع عند الولادة يمكن أن يكون أحد مؤشرات النتائج التي تفيد في معرفة الحالة بالنسبة لتطبيق هذا الحق في سياق محدد. أما مؤشرات العمليات التي تعكس التقدم المحرز في المجالات التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على العمر المتوقع عند الولادة، فتتصل بتطعيم الأطفال، وإتاحة ما يحتاجه السكان من مياه الشرب ومرافق الإصحاح البيئي، والغذاء الكافي وفرص المشاركة. أما المؤشرات الهيكلية فتشمل مصادقة البلد المعني على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإدراج أحكام هذا العهد في قوانين الدولة.

قراءات إضافية:

- Report of the Expert Group Meeting of Housing Rights Monitoring (2003): http://www.unchs.org/programmes/housingrights/documents/EGMHousingRightsMonitoring-FINAL-REPORT.pdf.
- Interim report of the Special Rapporteur on the right to health (A/58/427): http://www.ohchr.org/english/issues/health/right/annual.hutm

30 هل ثمة تعارض بين استخدام نهج مرتكز على حقوق الإنسان في عملية البرمجة والإدارة القائمة على النتائج؟

كلا، فالنتائج المتوقعة، في الإدارة القائمة على النتائج، تحدد منذ البداية. كما أن النهج المرتكز على حقوق الإنسان يُقصد به تحقيق النتائج، إلاّ أن البرمجة القائمة على المشاركة وفقا لهذا النهج قد تؤدي إلى إحداث تغييرات في النتائج المقررة أثناء عملية البرمجة.

والمقصود بالإدارة القائمة على النتائج هو توجيه المنظمة بحيث يكون تركيزها على التخطيط من أجل النتائج وتحقيقها. وهذا هو أحد أساليب الإدارة الذي تضمن المنظمة من خلاله أن تُسهم عملياتها ومنتجاتها وخدماتها في تحقيق النتائج المنشودة – الناتج والمردود والأثر المطلوب[29]. وترتكز الإدارة القائمة على النتائج على نظام واضح المعالم للمساءلة عن تحقيق النتائج، وتتطلب الرصد والتقييم الذاتي للتقدم المحرز في تحقيق النتائج، وتقديم التقارير عن الأداء. وتقترن حقوق الإنسان هي الأخرى بتحقيق النتائج، فالحق في التعليم على سبيل المثال، يُترجم إلى الهدف المتمثل في الزامية التعليم الابتدائي وتعميمه حتى نهاية المرحلة الابتدائية. وتمثل الإدارة القائمة على النتائج أداة لإدارة البرامج. أما البرنامج الذي يُقصد منه تحديد النتائج المختارة فينبغي أن يُخطط ويُنفذ من خلال الالتزام بمبادئ النهج المرتكز على حقوق الإنسان.

وفي بعض الأحيان يُنظر إلى اهتمام النهج المرتكز على حقوق الإنسان بعمليات المشاركة على أنه يتعارض مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. وإذا كان المستهدف هو جعل البرنامج الإنمائي برنامجاً تشاركياً بحق ومملوكاً للمستفيدين منه على المستوى المحلي، فإن هذا قد يستلزم إحداث تغييرات في النتائج المقررة خلال عملية البرمجة. ولكن ذلك لا يعني وجود أي تناقض أساسي بين الاثنين، لأنه من غير المرجح أن تكون النتائج مستدامة بدون عمليات المشاركة من الأطراف المستفيدة من برامج التنمية.

[29] For definitions of these terms, see OECD/DAC Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management 2002, http://www.undg.org/documents/2485-Results-Based_Management_Terminology_-_Final_version.doc

الملحق رقم (1)

معاهدات الأمم المتحدة الدولية "الأساسية" السبع لحقوق الإنسان

المعاهدة	تاريخ الاعتماد	الدول الأطراف	الهيئة المراقبة
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	1966	155	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1966	152	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1965	170	لجنة القضاء على التمييز العنصري
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1979	181	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	1984	141	لجنة مناهضة التعذيب
اتفاقية حقوق الطفل	1989	92	لجنة حقوق الطفل
الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	1990	34	لجنة العمال المهاجرين

المصدر:

قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة، http://untreaty.un.org/English/access.asp (أخذت المعلومات الواردة أعلاه في 21 شباط/ فبراير 2006م). وقد صادقت جميع الدول على واحدة على الأقل من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع، وصادقت 80% منها على أربع معاهدات أو أكثر.

الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول/ديسمبر 1948)، A/RES/217A(III), http://www.unhchr.ch/undhr/lang/eng.htm
- الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (20 كانون الأول/ديسمبر 1993)، A/RES/48/104 http://www.ohchr.org/english/law/eliminationvaw.htm
- الإعلان الخاص بالحق في التنمية (4 كانون الأول/ديسمبر 1986م)، A/RES/41/128, http://www.ohchr.org/english/law/rtd/htm
- الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات، وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (9 كانون الأول/ديسمبر 1998م)، A/RES/53/144 http:// www.ohchr.org/english/law/freedom.htm
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (8 أيلول/سبتمبر 2000م)، A/RES/55/2 http://www.ohchr.org/english/law/millennium.htm

للحصول على قائمة أشمل باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والصكوك ذات الصلة، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:
http://www2.unog.ch/intinstr/uninstr.exe?language=en

الملحق رقم (2)

نهج التعاون الإنمائي القائم على حقوق الإنسان
نحو فهم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة

حلقة العمل الثانية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، ستامفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، أيار/مايو 2003م

مقدمـــة

تأسست الأمم المتحدة على مبادئ السلام والعدل والحرية وحقوق الإنسان. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن حقوق الإنسان هي ركيزة الحرية والعدل والسلام. وينص إعلان وبرنامج عمل فيينا على أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور يرتبط أحدها بالآخر، ويعزز بعضها بعضاً.

وفي برنامج الأمم المتحدة للإصلاح الذي أطلق في عام 1997م، دعا الأمين العام جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة لإدماج حقوق الإنسان في كل أنشطتها وبرامجها في إطار ولاية كل منها.

ومنذئذ، اعتمد عدد من وكالات الأمم المتحدة نهجاً مرتكزاً على حقوق الإنسان بالنسبة لتعاونها الإنمائي، واكتسبت هذه الوكالات خبرات في تطبيق هذا النهج. ومع ذلك، فإن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والوطني، لاسيما على الصعيد الوطني المتعلق بعمليات التقييم القطري العام وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، يقتضي فهماً مشتركاً لهذا النهج وللآثار المترتبة عليه بالنسبة للبرامج الإنمائية. وما يتبع ذلك هو محاولة التوصل إلى مثل هذا الفهم الذي يستند إلى جوانب النهج المرتكز على حقوق الإنسان، والتي هي جوانب مشتركة بين سياسات وممارسات أجهزة الأمم المتحدة التي شاركت في حلقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بتطبيق نهج مرتكز على حقوق الإنسان في إطار إصلاح الأمم المتحدة، والتي عقدت في الفترة 5-3 أيار/مايو 2003م.

ويشير بيان الفهم المشترك تحديداً إلى جعل نهج التعاون الإنمائي وعمليات برمجة التنمية من قبل وكالات الأمم المتحدة مرتكزة على حقوق الإنسان.

فهم مشترك

1. يجب أن توجه جميع برامج التعاون الإنمائي، والسياسات والمساعدة الفنية، لتعزز إعمال حقوق الإنسان التي أرساها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأرستها وثائق حقوق الإنسان الدولية الأخرى.
2. إن معايير حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي وثائق حقوق الإنسان الدولية الأخرى، والمبادئ المستمدة منها، هي التي توجه جميع أنشطة التعاون الإنمائي ووضع البرامج في جميع قطاعات ومراحل عملية البرمجة.
3. إن التعاون الإنمائي يسهم في تطوير قدرة "أصحاب الواجبات" على الوفاء بالتزاماتهم، وقدرة "أصحاب الحقوق" على المطالبة بحقوقهم.

1. يجب أن توجه جميع برامج التعاون الإنمائي، والسياسات، والمساعدة الفنية إلى تعزيز تطبيق حقوق الإنسان التي أرساها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأرستها وثائق حقوق الإنسان الدولية الأخرى.

لا يمكن القول إن مجموعة من أنشطة البرامج التي تسهم عرضاً فقط في إعمال حقوق الإنسان، تشكل بالضرورة نهجاً للبرمجة مرتكزاً على حقوق الإنسان. ففي نهج البرمجة والتعاون الإنمائي المرتكز على حقوق الإنسان، يكون هدف جميع الأنشطة هو المساهمة المباشرة في تطبيق واحد أو أكثر من حقوق الإنسان.

2. إن معايير حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى، والمبادئ المستمدة منها، هي التي توجه جميع أنشطة التعاون الإنمائي والبرمجة في جميع قطاعات ومراحل عملية البرمجة.

توجه مبادئ حقوق الإنسان عملية البرمجة في جميع القطاعات، كالصحة، والتعليم، والحكم، والتغذية، والماء، والإصحاح البيئي، ومرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والعمالة وعلاقات العمل، والأمن الاجتماعي والاقتصادي. ويشمل ذلك جميع أنشطة التعاون الإنمائي الموجهة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الألفية. فمعايير ومبادئ حقوق الإنسان توجه كلا من التقييم القطري العام، وإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وتوجه مبادئ حقوق الإنسان عملية البرمجة بكاملها في جميع مراحلها، ومنها التقييم والتحليل، وتخطيط وتصميم البرامج (بما في ذلك تحديد الأهداف والغايات والاستراتيجيات) فضلاً عن التنفيذ والمتابعة والتقييم. ومن المبادئ المميزة لحقوق الإنسان، طابعها العالمي، وعدم قابليتها للتصرف، وعدم قابليتها للتجزئة، وترابطها والعلاقة المتبادلة بينها، وعدم التمييز، والمساواة، والمشاركة، والإدماج، والمساءلة، وحكم القانون. وفيما يلي بيان هذه المبادئ:

- الطابع العالمي وعدم قابلية التصرف. حقوق الإنسان ذات طابع عالمي، ولا يمكن التصرف فيها. ولجميع الناس، في جميع أرجاء العالم، حق التمتع بها. فالإنسان الذي توجد هذه الحقوق متأصلة فيه، لا يمكنه أن يتنازل عنها طواعية، كما لا يمكن للآخرين سلبه، أو سلبها إياها. وكما تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "يولد جميع الناس أحراراً، متساوين في الكرامة والحقوق".

- عدم قابليتها للتجزئة. فحقوق الإنسان لا يمكن تجزئتها، فهي متأصلة بالنسبة لكرامة الإنسان، سواء كانت حقوقاً مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وهي على قدم المساواة بالنسبة لوضعها كحقوق، ومن البديهي أنه لا يمكن ترتيبها متسلسلة بحسب أهميتها.

- الترابط والعلاقة المتبادلة. غالباً ما يعتمد إعمال أحد الحقوق، كليا أو جزئيا، على إعمال الحقوق الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد يعتمد إعمال الحق في الصحة، في ظروف معينة، على إعمال الحق في التعليم، أو الحق في المعلومات.

- المساواة وعدم التمييز. فجميع الأفراد متساوون كبشر بحكم الكرامة المتأصلة في كل إنسان. ولكل إنسان حق التمتع بحقوق الإنسان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو العرق، أو السن، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة،أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر كما تبينه الأجهزة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

- المشاركة أو المساهمة. لكل إنسان ولكل الشعوب التمتع بحق المشاركة والمساهمة الفعالة والحرة والمفيدة في التنمية المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي يمكن فيها إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- المساءلة وحكم القانون. الدول وأصحاب الحقوق مسؤولون عن إعمال حقوق الإنسان. وعليهم، في هذا الخصوص، الالتزام بالمعايير والمقاييس القانونية التي تجسدها وثائق حقوق الإنسان، وبخلاف ذلك، يكون لأصحاب الحقوق الحق في التقاضي أمام محكمة مختصة أو أي قاض وفقاً للقواعد والإجراءات التي ينص عليها القانون.

3. إن التعاون الإنمائي يسهم في تطوير قدرة "أصحاب الواجبات" على الوفاء بالتزاماتهم، وقدرة "أصحاب الحقوق" على المطالبة بحقوقهم.

تحدد حقوق الإنسان، في النهج المرتكز على حقوق الإنسان، العلاقة بين الأفراد والجماعات التي لها مطالب مشروعة (أصحاب الحقوق) وبين الدولة والجهات الفاعلة الأخرى التي عليها التزامات مقابلة (أصاب الواجبات). ويحدد هذا النهج أصحاب الحقوق (والحقوق المستحقة لهم) كما يحدد أصحاب الواجبات (والتزاماتهم)، ويعمل على تعزيز قدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، وقدرة أصحاب الواجبات على الوفاء بالتزاماتهم.

الآثار الواقعة على برمجة التنمية في وكالات الأمم المتحدة نتيجة الأخذ بنهج مرتكز على حقوق الإنسان

أثبتت التجربة أن استخدام نهج مرتكز على حقوق الإنسان يقتضي استخدام الممارسات الجيدة في البرمجة. بيد أن تطبيق هذه الممارسات لا يشكل في حد ذاته نهجاً مرتكزاً على حقوق الإنسان، بل هو يحتاج إلى عناصر إضافية.

وتعتبر العناصر التالية ضرورية لنهج مرتكز على حقوق الإنسان، وهي خاصة بهذا النهج ومميزة له:

(أ) التقييم والتحليل لتحديد مطالبات أصحاب الحقوق بالنسبة لحقوق الإنسان، وما يقابلها من التزامات أصحاب الواجبات بالنسبة لهذه الحقوق، فضلا عن تحديد الأسباب الهيكلية المباشرة والأساسية لعدم تحقيق الحقوق.

(ب) تقيم البرامج قدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، وقدرة أصحاب الواجبات على الوفاء بالتزاماتهم، وتعمد هذه البرامج بعد ذلك إلى وضع استراتيجيات لبناء هذه القدرات.

(ج) تهتم البرامج برصد وتقييم النتائج والعمليات التي توجهها معايير ومبادئ حقوق الإنسان.

(د) تستفيد عملية البرمجة من توصيات الأجهزة والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ومن العناصر الأخرى للممارسات الجيدة في البرمجة والتي هي أساسية أيضاً في نهج مرتكز على حقوق الإنسان، ما يلي:

1. الاعتراف بالناس كفاعلين أساسيين في تنميتهم الذاتية، لا مجرد متلقين سلبيين للسلع والخدمات.
2. المشاركة هي وسيلة وغاية معاً.
3. تعمل الاستراتيجيات على التمكين لا على عدم التمكين.
4. متابعة وتقييم النتائج والعمليات.
5. يشمل التحليل جميع الأطراف ذات المصلحة.
6. تركز البرامج على المجموعات المهمشة والمحرومة والمستبعدة.
7. عملية التنمية هي ملك المجتمع المحلي.
8. تهدف البرامج لتقليص التفاوت القائم.
9. التناسق في استخدام نهج البرمجة التنازلي (من القمة إلى القاعدة) والنهج التصاعدي (من القاعدة إلى القمة).
10. استخدام تحليل الحالة لتحديد الأسباب الفورية والأساسية لمشكلات التنمية.
11. الأهداف والغايات التي يمكن قياسها مهمة في عملية البرمجة.
12. تطوير الشراكات الاستراتيجية والمحافظة عليها.
13. تدعم البرامج مساءلة جميع الأطراف المعنية ببرامج التنمية.

الملحق رقم (3)

مراجع مختارة من الانترنت حول النهج المرتكز على حقوق الإنسان

أ - مراجع عامة:

1. Child Rights Information Network (CRIN), "Rights based programming" resource page, http://www.crin.org/hrbap/.
2. OHCHR, "Lessons Learned Project" on a human rights-based approach to development in the Asia–Pacific region, http://www.un.or.th/ohchr/SR/Regional_Office/forums/llp_regional_consultation/index.htm.
3. OHCHR, Resource Database on Human Rights Approaches to Development for Practitioners in Asia and the Pacific, http://www.un.or.th/ohchr/SR/issues/rba/rbamain.html.
4. Laure-Hélène Piron and Tammie O'Neil, "Integrating human rights into development: a synthesis of donor approaches and experiences" (Overseas Development Institute, September 2005), http://www.odi.org.uk/rights/publications.html.

ب- وثائق حول المفاهيم

5. A. Hughes and J. Wheeler, with R. Eyben and P. Scott-Villiers, "Rights and Power Workshop: Report" (Brighton, Institute of Development Studies, 17-20 December 2003), http://www2.ids.ac.uk/drccitizen/docs/r&pworkshopreportfinal.pdf.
6. C. Moser and A. Norton, *To Claim our Rights: Livelihood security, human rights and sustainable development* (Overseas Development Institute, 2001), http://www.odi.org.uk/pppg/publications/books/tcor.pdf.
7. C. Nyamu-Musembi, "Towards an actor-oriented perspective on human rights", IDS working paper 169 (Institute of Development Studies, October 2002), http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp169.pdf.
8. C. Nyamu-Musembi and A. Cornwall, "What is the 'rights-based approach' all about? Perspectives from the international development agencies", IDS working paper 234 (Institute of Development Studies, 2004), http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp234.pdf.
9. L. VeneKlasen and others, "Rights-based approaches and beyond: challenges of linking rights and participation", IDS working paper 235 (Institute of Development Studies, 2004), http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp235.pdf.
10. OHCHR, *Human Rights and Poverty Reduction: A Conceptual Framework* (New York and Geneva, United Nations, 2004), http://www.ohchr.org/english/issues/poverty/docs/povertyE.pdf.

ج- وثائق حول الجوانب الفنية والسياسات

11. CARE International, *Principles into practice: Learning from innovative rights-based programmes*, http://www.careinternational.org.uk/Principles+into+practice%3A+Learning+from+innovative+rights-based+programmes+4268.twl.
12. Department for International Development (United Kingdom), "Developing a human rights-based approach to addressing maternal mortality: desk review" (January 2005), http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/maternal-desk.pdf.
13. Department for International Development (United Kingdom), "Realising human rights for poor people", strategy paper (2000), http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/tsphuman.pdf.
14. Stamford Inter-Agency Workshop statement of "Common Understanding" of a human rights-based approach to development cooperation, http://www.undg.org/documents/3069-Common_understanding_of_a_rights-based_approach.doc.

15. OHCHR, "Draft guidelines: a human rights approach to poverty reduction strategies" (2002), http://www.unhchr.ch/development/povertyfinal.html.
16. L.-H. Piron and F. Watkins, "DFID Human Rights Review: A review of how DFID has integrated human rights into its work" (Overseas Development Institute, 2004), http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/humrightsrevfull.pdf.
17. Save the Children UK (East and Central Africa), "Child rights programming: a resource for planning" (April 2004), http://careint.test.poptel.org.uk/pn726/modules/UpDownload/store_folder/Tools_and_Practical_Resources/Non-CARE_Save_The_Children/SCFUKCRP_Resource_for_planning_-_march04.doc.
18. J. Theis, *Promoting Rights-based Approaches: Experiences and Ideas from Asia and the Pacific* (2004), http://www.seapa.net/external/resources/promoting.zip.
19. UNAIDS, "HIV-related stigma, discrimination and human rights violations: case studies of successful programmes", UNAIDS best practice collection (2005), http://data.unaids.org/publications/irc-pub06/jc999-humrightsviol_en.pdf.
20. UNAIDS, *Monitoring the Declaration of Commitment on HIV/AIDS: guidelines on construction of core indicators* (2005), http://data.unaids.org/publications/irc-pub06/jc1126-constrcoreindic-ungass_en.pdf.
21. UNAIDS, "UNAIDS activities in HIV/AIDS, human rights and law" (2003), http://data.unaids.org/UNA-docs/UNAIDS-Activities-Human-Rights-Law_en.pdf?preview=true.
22. United Nations Development Group, "Guidelines for UN country teams preparing a CCA and UNDAF" (July 2004), http://www.undg.org/documents/4874-CCA___UNDAF_Guidelines-1.doc .
23. UNDP, "Poverty reduction and human rights: a practice note" (June 2003), http://www.undp.org/poverty/practicenotes/povertyreduction-humanrights0603.pdf.
24. UNDP, *Programming for Justice: Access for All. A Practitioner's Guide to a Human Rights-Based Approach to Access to Justice* (2005), http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/a2j/docs/ProgrammingForJustice-AccessForAll.pdf.
25. UNDP, "Human rights-based reviews of UNDP programmes: working guidelines" (2003), http://hdr.undp.org/docs/network/hdr/thematics/HRBA_Guidelines.pdf.
26. UNICEF, "A human rights approach to UNICEF programming for children and women: what it is, and some changes it will bring" (CF/EXD/1998-04, 21 April 1998), http://coe-dmha.org/Unicef/HPT_IntroReading01.htm.
27. UNIFEM, *Pathway to Gender Equality: CEDAW, Beijing and the MDGs*, http://www.mdgender.net/upload/monographs/PathwayToGenderEquality_screen.pdf.
28. WHO, "25 Questions and Answers on Health and Human Rights", *Health and Human Rights Publication Series*, No. 1 (July 2002), http://www.who.int/hhr/NEW37871OMSOK.pdf.
29. WHO, "Human Rights, Health and Poverty Reduction Strategies", *Health and Human Rights Publication Series*, No. 5 (April 2005), http://www.who.int/hhr/news/HHR_PRS_19_12_05.pdf.

د- مواقع أخرى مفيدة

30. Institute for Development Studies, "Developing Rights?", *IDS Bulletin*, vol. 36, No. 1 (2005), http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/bulletin/bull361abs.htm#developing.
31. OHCHR, "Human rights in development: what, why and how" (2000), http://www.undg.org/documents/125-Human_Rights_in_Development__What__Why_and_How_-_Human_Rights_in_Developme.doc.
32. Overseas Development Institute, Rights in action, http://www.odi.org.uk/rights/index.html.
33. UNDP, Human Rights Strengthening (HURIST) joint programme between UNDP and OHCHR, http://www.undp.org/governance/programmes/hurist.htm.
34. UNDP, Justice and human rights in the Asia-Pacific, http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/a2j/.
35. UNICEF, Rights and results, http://www.unicef.org/rightsresults/index_resources.html.
36. UNIFEM, Women's human rights, http://www.unifem.org/gender_issues/human_rights/at_a_glance.php.

Artwork: www.services-concept.ch

Printing: Atar Roto Presse S.A., Geneva